

باسم الشعب

محكمة جنوبية الجيزة وامن الدولة العليا طوراء

الدائرة (١٤ جيزة)

المشكلة علناً برأسة السيد الأستاذ المستشار / **معتز مصطفى خفاجي** رئيس المحكمة

وعضوية **سليمان ابراهيم** و **محمد محمد عمار** شاريين

المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة

وحضور **سيد الأستاذ احمد دعبو** وكيل النيابة

وحضور **سيد الأستاذ محمد السعيد سيد** أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العامة رقم ٥٦/١ لسنة ٢٠١٨ التجمع الخامس (ورقم ٢٩ لسنة ٢٠١٨ كلی)

فـ

١- حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار (غائب)

٢- محمد عبدالعزيز محمد شومير (غائب)

٣- هشام كامل عبدالحكيم إسماعيل (غائب)

٤- عماد محمد السيد عامر البغيري (غائب)

٥- محمد احمد عبدالفتاح المتبلوي (غائب)

٦- هاني عوض محمد على (حاضر)

٧- محمد عبدالله محمد عبدالله (حاضر)

٨- صالح رضا صالح احمد (حاضر)

٩- سعيد أيام أيام حشاد (حاضر)

١٠- عادل عبدالرشيد مطاوع عمار (حاضر)

١١- احمد علي عبدالعزيز احمد حسن (حاضر)

رئيس المحكمة

مختار عاصم

أمين السر

محمد العبدلي

(حاضر)	١٣- مجدى محمد محمد همارة
(حاضر)	١٤- طه على محمد الحلبي " حركى خالد شحاته "
(حاضر)	١٥- نعман السيد محمد بخيت
(غائب)	١٦- توفيق على على حسن
(غائب)	١٧- عبد الحكيم محمد عبدالغنى حسوب
(غائب)	١٨- محمد احمد حافظ احمد
(غائب)	١٩- مابسه محمود ذكي عبداللطيف
(غائب)	٢٠- غادة محمد بخيت شيخ جميل صابونى
(غائب)	٢١- هشام محمد عبدالدايم محمد عبدالله
(غائب)	٢٢- عمر عبدالواحد محمد عبدالواحد الشال
(غائب)	٢٣- عيد محمود سليمان محمد وش هوته " عبدالمرزوق "
(غائب)	٢٤- طارق محمد قاسم عبدالعال
(غائب)	٢٥- هشام احمد على احمد وش هوته هشام الجندي
(غائب)	٢٦- نبيه محمد عوض محمد الصغير
(غائب)	٢٧- حسام الدين مصطفى حسين على النجار
(غائب)	٢٨- احمد محمد عبداللطيف عمرو
(غائب)	٢٩- مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي

وحضر الأستاذة / احمد عباس حلمي ، فايز محمد دروديرى - المحامييان مع المتهم السادس .

وحضر الأستاذ / اشرف عبد الغنى بيومى المحاوى مع المتهمان السابع والتاسع .

وحضر الأستاذ / علاء الدين فتحى هارون - المحاوى مع المتهم الثامن .

وحضر الأستاذ / طارق محمد العوضى المحاوى مع المتهم العاشر .

وحضر الأستاذ / رمضان محمد حسن المحاوى مع المتهم الحادى عشر .

رئيس المحكمة

معتز سعدنى حفظ

أمين السر

خالد العبد

حضر الأستاذة / وبه محمود عبدالرؤوف المحامية مع المتهم الثاني عشر .
حضر الأستاذة / مسعود محمد الحماقى ، حسن محمد أبو عمر - المحاميان مع المتهم الثالث عشر .

حضر الأستاذة / بوسان فايز اسكاروس ، عاطف عبد الرحمن محمد المحاميان مع المتهم الرابع عشر .
حيث إن النيابة العامة استندت إلى المتهمين المذكورين
لأنهم في غضون عامي ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ م .
يداخل جمهورية مصر العربية وخارجها

أولاً : المتهم الأول :

أسس وتولى قيادة جماعة على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل
أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها
والإضرار بالوحدة الوطنية السلام الاجتماعي ، بان أسس وتولى قيادة جماعة " المجلس
المصري للتغيير " التي تحرض ضد مؤسسات الدولة وتدعوا لاسقاط نظام الحكم القائم
بالبلاد ، على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً : المتهمون من الأول حتى الخامس :

أمدوا جماعة أست على خلاف أحكام القانون بمعونات مادية ، بان أدوا الجماعة
موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً بالأموال مع علمهم بما تدعوه إليه وبوسائلها في تحقيق
ذلك ، على النحو المبين بالتحقيقات .

ثالثاً : المتهمون من الثاني حتى الأخير :

انضموا للجماعة أست على خلاف أحكام القانون ، بان انضموا للجماعة موضوع الاتهام
الوارد بالبند أولاً مع علمهم بإغراضها وبوسائلها في تحقيق ذلك ، على النحو المبين
بالتحقيقات .

رابعاً : المتهمون جميعاً أيضاً :

١- روجوا بطريق النشر لأغراض جماعة أست على خلاف أحكام القانون ، بان
بنوا على صفحاتهم الشخصية وصفحه " المجلس المصري للتغيير " عبر موقع التواصل
الاجتماعي " فيس بوك " وصفحتي بكره تسبيوا مصر وشبكة أخبار ضد الانقلاب وموقع

رئيس المحكمة
مشترط في حقها

أمين السر

اليوتيوب ومجله (E g . onL ine ١٨٠) وقناة التقرير الالكترونيتين على شبكة المعلومات الدولية وقنوات الجزيرة والشرق ومكملين الفضائية أخبار ومقاطع مصورة تحرض ضد مؤسسات الدولة وتدعى لإسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، على النحو المبين بالتحقيقات .

٢— أذاعوا عمداً في الداخل والخارج أخباراً وبيانات كاذبة من شأنها الحق الضرر بالمصلحة العامة وإضعاف هيبة الدولة واعتبارها ، بان إذ اعوا عبر الصفحات والمواقع والقنوات الالكترونية والفضائية — محل الاتهام السابق — أخباراً وبيانات كاذبة عن فشل النظام القائم في مواجهة الأزمات الاقتصادية وفساد سياساته الخارجية واستيلائه على أملاك المواطنين وتفريطيه في ميادة النيل وجزيرتي تيران وصنافير وتدكيته الفتنة الطائفية داخل البلاد وإصداره أحكام قضائية في حق معارضيه بمحاكمات صورية ، ووهنية مشروعاته القومية وعدم جدواها ، واعتقال وقتل الأجهزة الأمنية للمعارضين وافتعالها حوادث ومواجهات الإرهاب ، وانشقاق صفوف القوات المسلحة المصرية وتغير عقيدتها وتهجيرها وقتلها للمواطنين في سيناء بمساعدة قوات أجنبية ، وكان من شأن ذلك تكدير الأمن العام وإضعاف الثقة المالية بالدولة وهيبتها والإضرار بمصالحها القومية والسياسية والاقتصادية ، على النحو المبين بالتحقيقات .

وقد أحيل المتهمين المذكورين إلى هذه المحكمة لمحاكمتهم طبقاً للقيود والوصف الواردین بأمر الاحالة .
وبجلسه اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد تلاوة أمر الاحالة وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

حيث إن المتهمين الأول حتى الخامس ومن الخامس عشر حتى الأخير لم يحضروا جلسات المحاكمة رغم اعلانهم قانوناً ومن ثم يجوز الحكم عليهم عملاً بنص المادة ١/٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما استقر في يقين المحكمة واطمأنت إليها تتحصل فيما هو ثابت من أوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسات المحاكمة من أنه في غضون عامي ٢٠١٧/٢٠١٨ بداخل جمهورية مصر العربية وخارجها قام المتهم الأول

رئيس المحكمة
دستور ٢٠١٦

أمين السر
Chairman

حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار المقيم بدولة سويسرا بالسعى لتأسيس وتولى جماعة مناهضة لنظام الحكم القائم بالبلاد تمهيداً لإسقاطه فهدى بما أوتى من علم لدعوته الباطلة بإنشاء جماعة أطلق عليها المجلس المصرى للتغيير بتدشينها عبر صفحات التواصل الإجتماعى ووضع لها خطة قائمة على محورين أولهما داخلى بالسعى لاستقطاب شباب الجامعات وضباط الجيش المصرى وإقناعهم بفكرة التغيير وذلك بالضغط عليهم شعبياً من خلال الحراك الثورى وثانيهما دولى بالتواصل مع المنظمات الدولية ومجالس نواب الدول الأجنبية للضغط على الجيش المصرى لأحداث ذلك التغيير وذلك بنشر بيانات وإخبار عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية بالبلاد والترويج لها داخلياً وخارجياً والتى تحرض ضد مؤسسات الدولة لحشد المواطنين على التجمهر والضغط داخلياً ودولياً على النظام القائم من أجل اسقاطه وذلك بقصر الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى فلاقت تلك الجماعة بما تدعو له من افكار وأهداف قبولاً في نفوس المتهمين الثاني محمد عبدالعزيز محمد شوبير والثالث هشام كامل عبدالحكيم إسماعيل والرابع عماد محمد السيد عامر عامر البھيری والخامس محمد أحمد عبدالفتاح المتبولى والسادس هانى عوض محمد على والسابع محمد عبدالله محمد عبدالله والثامن صالح رضا صالح أحمد والتاسع سعيد إمام إمام حشاد والعشر عادل عبدالرشيد مطاوع عمار والحادي عشر أحمد على عبدالعزيز أحمد حسن والثانى عشر مجدى محمد عماره والثالث عشر طه على محمد الحنبى والرابع عشر نعمان السيد محمد بخيت والخامس عشر توفيق على على حسن والسادس عشر عبدالحكيم محمد عبدالغنى حسبو والسابع عشر محمد أحمد حافظ أحمد والتاسمه عشر مايسة محمود زكى عبداللطيف والتاسعة عشر غادة محمد تجيب شيخ جميل صابونى والعشرين هشام محمد عبدالدaim محمد عبدالله والحادي والعشرين عمر عبدالواحد محمد عبدالواحد الشال والثانى والعشرين عيد محمود سليمان محمد والثالث والعشرين طارق محمد قاسم عبدالعال والرابع والعشرين هشام أحمد على أحمد والخامسة والعشرين نبيهه محمد عوض محمد الصغير والثامن والعشرين مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي فقاموا بالمشاركة للصفحة الرسمية الخاصة بالمجلس المصرى للتغيير عبر وسائل التواصل الاجتماعى وتم التواصل فيما بين المتهمين جميعاً عبر وسائل التواصل الاجتماعى فيس بوك وانضم إليها

رئيس المحكمة

صورة مصدق

أمين السر

محمد عبد العزiz

المتهمين سالفي الذكر عدا الثامنة عشر والتاسعة عشر والعشرين واضططع المتهم الأول بمشاركة باقى المتهمين على وضع وتشكيل الهيكل التنظيمى للجماعة فكون لجنة مركزية ترأسها وضم إلى عضويتها كلا من المتهمين من الثاني حتى الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعشر والثانى عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والحادى والعشرين حتى الخامسة والعشرين والثلاثين والعشرين وحدد لتلك اللجنة أهداف تمثلت في تنفيذ تكليفات المتهم الأول بنشر وترويج الأخبار عن سلبيات النظام الحاكم القائم والتعريف بالمجلس وأهدافه ونشاطه واستقطاب الشباب وطباعة المنشورات وتوزيعها والاعداد للحملات العدائية للنظام القائم ومؤسساته بإظهار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وبيان سياسة القمع من الأجهزة الأمنية وتغيير عقيدة القوات المسلحة والشرطة في التفريط بالأرض بالاشارة إلى جزيرتى تيران وصنافير والتدشين للحملات الاعلامية بين أوساط المواطنين وتوزيع المنشورات وذلك بعرض اثارة الرأى العام ضد النظام القائم لإسقاطه .

وإمعانا في تحقيق المتهمين لغرضهم قاموا بإعداد عدة لجان منبثقة من اللجنة المركزية وزاعت أدوارها وهدفها بين المتهمين وشكلت وكانت اللجان الفرعية على النحو التالي :

- ١) اللجنة المالية وتكونت من المتهمين من الأول إلى الخامس وأوكلت لها النواحي المالية من تدبير الموارد المالية للجماعة وآليات الصرف والحسابات .
- ٢) لجنة الأمن العام من أعضائها المتهم الثالث وكانت مهمتها تأمين أعضاء المجلس المصرى للتغيير وصفاتهم وصفحة المجلس الرسمية عبر موافق التواصل الاجتماعى .
- ٣) لجنة التعاون الدولى والتخطيط الاستراتيجى من أعضائها المتهم الخامس والثامن والعشرين ومهمتها التواصل مع المنظمات الدولية فى سبيل الضغط على النظام القائم وإسقاطه .
- ٤) اللجنة القانونية وحقوق الإنسان ومن لأعضائها المتهمين الثالث وال السادس والثالث عشر والخامس عشر وأوكلت لها بوضع الرؤى للعمل الحقوقى ومشروع العدالة الانتقالية لمرحلة ما بعد اسقاط نظام الحكم القائم وتقديم المساعدة القضائية للمضبوطين من اعضاء المجلس وجمع التوقيعات اللازمة لإقامة الدعاوى الدولية ضد النظام القائم والاضطلاع على ملف

رئيس المحكمة
صقر محمد فتحى

أمين السر
محمد محمود

المعتقلين والاعداد لدعوى ابطال الاتفاقية المبرمة بمعرفة النظام القائم بشأن سد النهضة الأثيوبي .

٥) لجنة الاعلام والوعى العام من اعضائها الثالث والرابع والتاسع وتقوم بتعريف المواطنين بالمجلس وأهدافه والاصوات الفنية الداعمة لفكرة التغيير والحاشدة للحرك الثورى ووضع شعارات الحملات التي يطلقها المجلس المصرى للتغيير والتواصل مع القنوات الاعلامية .

٦) لجنة الطاقة والمياه والكهرباء من اعضائها المتهمين السادس عشر والسابع عشر وأوكلت لها تناول مشكلة سد النهضة وفشل النظام القائم في المفاوضات .

٧) لجنة الشباب من اعضائها المتهمين الثالث ، الرابع ، السابع ، الثامن ، العاشر ، الرابع والعشرين ، الثامن والعشرين وأوكلت لها استقطاب شباب الجامعات للمجلس والتعريف بأغراض الأخير .

٨) لجنة التعليم ومن اعضائها المتهم الرابع عشر وأوكلت لها تداول المنشورات المناهضة لنظام الحكم القائم بالبلاد والداعية لاسقاطه .

٩) لجنة الحراك الثورى ومن اعضائها الحادى عشر وأوكلت لها الحشد للتجمهرات المناهضة لنظام الحكم القائم ونشر شعارات المجلس بالأماكن والميادين العامة .

١٠) لجنة الثقافة والفنون ومن اعضائها المتهمين الثاني ، الثاني عشر ، الخامس عشر ومهمتها الترويج للمجلس وأهدافه .

١١) لجنة الانقاء ومن اعضائها المتهمين الثالث ، الثامن ، العاشر ، الرابع والعشرين وأوكلت لها جمع المعلومات عن انتيماءات الراغبين في الانضمام لعضوية المجلس وتوجهاتهم لابداء الرأى بشأن قبولهم .

١٢) لجنة الصياغة وأوكلت لها كتابة الأخبار وإعداد المقاطع المصورة المناهضة لنظام الحكم القائم بالبلاد وكتابة خطابات المجلس بعدة لغات .

١٣) لجنة الصفحة الرسمية للمجلس ومن اعضائها المتهمين الثاني ، الرابع ، الحادى عشر ، الثاني عشر ، الخامسة والعشرين ومهمتها مراقبة مشاركات الأعضاء ومنتشراتهم عليها .

١٤) لجنة الاسرة ومن اعضائها المتهمة الخامسة والعشرين .

١٥) لجنة المرأة .

وللتلقى تكليفات المتهم الأول وتنفيذها من خلال أعضاء المجلس انشئ مجموعتين عبر التواصل الاجتماعى وهما واتس آب ، ماسنجر وذلك للتواصل بين جميع أعضاء المجلس .

وما إن تم الانتهاء من إعداد الهيكل التنظيمى للجماعة بعد بيان هدف وغرض الجماعة واعداد وسائل التواصل بينهم قام المتهمين سالفي الذكر يشارکهم في ذلك المتهمين الثامنة عشر ميسة محمود زكي عبداللطيف يوسف والتاسعة عشر غادة محمد نجيب شيخ جميل صابونى والعشرين هشام محمد عبدالدaim محمد عبدالله بالترويج بالنشر لأغراض الجماعة وذلك بأن قاموا ببث افكارها والغرض منها والهدف المنشود من ذلك حسبما سلف (اسقاط نظام الحكم القائم) وذلك بالنشر عن الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية من الترويج بأن سياسة الحكم القائمة منهجهما القمع في أوساط الشباب وتصفيتهم واعتقالهم والاختفاء القسرى لهم والتفریط في مياه النيل والأرض بالتنازل عن جزيرتى تيران وصنافير وتغيير عقيدة الجيش المصرى وحدوث انقسامات في صفوفه وما يحدث في سيناء هو هدم للمنازل وسلح للنساء واعتقالات عشوائية وتهجير للمواطنين وأن ما يحدث من تغيرات واغتيالات من تخفيض النظام وفشل الأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب وأن البلاد تحكم من خلال عصابة محتالة تستولى على الثروات وتعتقل الشباب وتسجن الأحرار وتستولى على الأراضى " أرض الوراق والضبعة " وأن ذلك كله من نتاج حكم العسكر والدعوى للتجمهر ضد النظام الحاكم لاسقاطه وتم ذلك الترويج عن طريق الصفحات الخاصة بالمتهمين من الأول إلى السادس والثامن والثانى عشر والرابع عشر والسادس عشر والتاسع عشر حتى الثاني والعشرين والرابع والعشرين والخامسة والعشرين والثامن والعشرين والمقاطع المصورة والاتصال بالقنوات القضائية والبث منها لتلك الأهداف أو عن طريق الصفحة الرسمية للمجلس المصرى للتغيير على موقع التواصل الاجتماعى أو عن طريق صفحتى بكرة تسبيوا مصر وشبكة أخبار ضد الانقلاب وموقع اليوتيوب ومجلة (EG.online) وقناة التقرير الالكترونيين على شبكة المعلومات الدولية وقنوات الجزيرة والشرق ومكملين القضائية واعداد التقارير عن الانتهاكات المزعومة للنظام القائم بملف حقوق الإنسان والتعذيب والاختفاء القسرى التي قامت المتهمة الثامنة عشر باعداده وتم التدشين للحملات الداخلية العدائية ضد البلاد والنظام القائم على سده الحكم منها حملتى " لا

رئيس المحكمة
مستشار المحامي العام

أمين السر
محرر

والنبي يا عبدو" المعارضة لترشيح القيادة السياسية للانتخابات الرئاسية وذلك من خلال إصدارات إعلامية عبر موقع التواصل الاجتماعي ومنشورات ورقية وملصقات بالأماكن العامة والميادين تظهر من خلالها سلبيات نظام الحكم وتم لصق بعض تلك المنشورات بمحطة الرمل بالاسكندرية وحملة مصر العطشانة التي تسعى لجمع التوقيعات لاقامة دعوى دولية لابطال اتفاقية سد النهضة والسفينة من المشروعات القومية منها مشروع المزارع السمكية الأمر الذي نتج عنه الأضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

وحيث إن الواقعة على النحو سالف البيان قد استقام الدليل على صحتها وثبتتها في حق المتهمين وذلك أخذًا مما شهد به كل من الضباط عمرو مشير زاهر ، شريف أحمد مصطفى أبوشناف سامح أحمد نصر عبدالله ، شريف مصطفى فؤاد ، محمد شرين حسن ثابت ، محمد يسرى محمد أحمد ، محمد أحمد نصر ، أحمد سامي أحمد ، أحمد ناجي القطب ، أحمد طه الزاهد وما ثبت من اقرارات منسوبة للمتهمين السادس والسابع والثامن والتاسع والعشر والحادي عشر والثانى عشر والرابع عشر وما ثبت بتقارير الأدلة الجنائية ومطالعة مشاهدات النيابة العامة وما ثبت بتقرير الإدارية العامة لтехнологيا المعلومات.

الشاهد الأول :- عمرو مشير زاهر :-

رائد شرطة بقطاع الأمن الوطني يشهد : بورود معلومات أكدتها تحرياته مفادها اضطلاع العديد من العناصر الإيثارية المناهضة خارج البلاد بعقد عدة لقاءات تنظيمية تم خلالها وضع مخطط عام قوامه تأسيس جماعة تحت مسمى "المجلس المصرى للتغيير" يضطلع عناصرها بالتحريض ضد مؤسسات الدولة وإذاعه ونشر أخبار وبيانات كاذبة عن أوضاع الدولة السياسية والأقتصادية والأمنية والترويج لها داخلياً دولياً والتواصل مع المنظمات والدولة الأجنبية ذات التأثير بالملف المصرى بغرض حشد المواطنين للمشاركة في تجمهرات مناهضة وممارسة الضغوط الدولية على نظام الحكم القائم بالبلاد وصولاً لإسقاطه .

ونفاذًا لذلك المخطط ، أسس المتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار - وشهرته / حسام الشاذلي - المقيم بدولة سويسرا - تلك الجماعة ، واعتمد في تنفيذ مخططاتها علي عدة محاور - أولها تنظيم حملات إعلامية ضد النظام القائم بالبلاد ووصفه

بالغاشم وإظهاره بمظاهر البطش للتخاص من معارضية وإستغلال المنظمات الحقوقية لإقامة دعوى دولية ضده ثانية الحشد لتجمهرات مناهضة للقيام بأعمال عنف تخلف حالة من الفوضى بالبلاد ، ثالثها إستغلال المشكلات الاجتماعية كمنطق لتصعيد تحركاتهم التحريرية ضد النظام القائم والترويج لعدم قدرته على مواجهتها ، رابعها بث أخبار ومعلومات مغلوطة وكاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد في أوساط رواد شبكة المعلومات الدولية والإيحاء باستمرار ما أسموه بالحراك الثوري المناهض للنظام القائم ، وأخيراً الترويج لكافة تحركات المجلس ونشرها على الواقع الإلكتروني والقنوات القضائية الموالية لهم .

وأضاف أن الهيكل التنظيمي لجماعه المجلس المصرى للتغيير يتكون من لجنه مركزية عرف من عناصرها كل من المتهمين الثاني / محمد عبد العزيز محمد شوبير - المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية - الثالث / هشام كامل عبد الحكيم إسماعيل ، الرابع / عماد محمد السيد عامر البشيري - المقيمين بدولة تركيا - ، الخامس / محمد أحمد عبد الفتاح المتولى - المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية ، السادس / محمد عبد الله محمد عبد الله، الثامن / صالح رضا صالح أحمد ، التاسع / سعيد إمام حشاد ، العاشر / عادل عبد الرشيد مطاوع عمار، الثاني عشر / مجدى محمد محمد عماره - الخامس عشر / توفيق علي على حسن ، السادس عشر / عبد الحكيم محمد عبد الغني حسبو - المقيمين بدولة قطر - السابع عشر / محمد أحمد حافظ أحمد - المقيم بدولة ماليزيا - الحادى والعشرين / عبد الواحد محمد عبد الواحد الشال - المقيمين بدولة تركيا - ، الثاني والعشرين / عبد محمود سليمان محمد - وشهرته عبد العزز وافي - المقيم بدولة قطر - الثالث والعشرين / طارق محمد قاسم عبد العال - المقيم بدولة تركيا ، الرابع والعشرين / هشام أحمد علي / أحمد - وشهرته هشام الجندي - المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية - الخامسة والعشرين / نبيه محمد عوض محمد الصغير - المقيمة بدولة ألمانيا ، الشامن والعشرين / مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي .

وينبئ عن تلك اللجنة المركزية عده لجان نوعية تشمل اختصاصات العمل داخل

المجلس عرف منها :-

رئيس المحكمة
عصمت صدقي جعفر

أمين السر
محمد عبد العزز

لجنة الأمن العام التي تولي مسؤوليتها المتهم الثالث ، وتضطلع بتأمين الصفحة الرسمية للمجلس على موقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك " ووسائل الاتصال بين أعضائه عبر شبكة المعلومات الدولية فضلاً عن متابعة نشاط وتوجهات أعضاء اللجنة المركزية . ولجنة التعاون الدولي والتخطيط الاستراتيجي التي تولي مسؤوليتها المتهم الخامس ، والثامن والعشرين وآخرين وتضطلع بالترويج للمجلس دولياً والتواصل مع مختلف الدول والسفارات والقنصليات الأجنبية ذات التأثير بالملف المصري لممارسة الضغوط علي النظام القائم من خلال طرح العديد من الملفات الحقوقية داخل البلد بصورة كاذبة ، والتنسيق مع الصحف والقنوات الفضائية للتعریف بتوجهات المجلس وبيث مؤتمراتهم الصحفية التي تتناول تلك الأخبار والمعلومات الكاذبة .

واللجنة المالية التي تولي مسؤوليتها المتهم الأول ، وعاونه فيها المتهمون من الثاني حتى الخامس ، وتضطلع بتوفير الدعم المالي لكافة أنشطة وتحركات المجلس العدائية ، واللجنة القانونية وحقوق الإنسان التي تولي مسؤوليتها المتهم الخامس عشر ، وعاونه فيها المتهم السادس ، وتضطلع برصد وجمع كافة المعلومات المتعلقة بملف حقوق الإنسان داخل البلد وإعادة صياغتها بشكل مغلوط وكاذب ونشرها بهدف إثارة الرأي العام ضد النظام القائم والتشهير به خارج البلد وإرسال تلك المعلومات للعديد من المنظمات الحقوقية الدولية لممارسة الضغوط عليه وصولاً لإسقاطه .

ولجنة الإعلام والوعي العام التي تولي مسؤوليتها المتهم الرابع ، وعاونه فيها المتهم التاسع ، ويضطلع عناصرها بالتواصل مع مقدمي البرامج ومعدى الأخبار من ذوى التأثير الإعلامي بالدول الأجنبية وإمدادهم بالتقارير المتضمنة لأخبار كاذبة عن القضايا المطروحة على الساحة الداخلية بهدف إثارة الرأي العام الدولي ضد النظام القائم وإستغلال ذلك في الترويج للمجلس بإعتباره بديلاً لإدارة شئون البلد .

ولجنة الطاقة والمياه والكهرباء التي تولي مسؤوليتها المتهم السابع عشر ، وعاونه فيها المتهم / السادس عشر وآخرين وتضطلع بالترويج إعلامياً داخل وخارج البلد للمشكلات المتعلقة بالأمن القومي والتحريض من خلالها ضد النظام القائم بالبلاد بإدعاءاته فشله في مواجهتها .

رئيس المحكمة
صقر الصادق عثمان

أمنين السر
محمد العلاء

ولجنه التعليم التي تولي مسئوليتها المتهم الرابع عشر ، وتضطلع بالترويج إعلامياً بفشل النظام القائم في تحسين العملية التعليمية داخل البلاد .
ولجنه المرأة وتضطلع بالترويج إعلامياً لملف المسجونين وأسرهم وتدويل قضيتهم بهدف التحرير ضد النظام القائم .

ولجنه الشباب التي تولي مسئوليتها المتهم الثامن ، وعاونه فيها المتهمان السابع والعasier ، وتضطلع بإستقطاب العناصر الشبابية خاصة من طلبه الجامعات بغرض إيجاد قاعدة شعبية والترويج من خلالهم لمخططات المجلس والتحرر ضد النظام القائم .

ولجنه الثقافة والفنون التي تولي مسئوليتها المتهم الثاني ، وتضطلع بإنتاج الأعمال الفنية والأفلام الوثائقية التي تروج لأهداف المجلس وتشوه صورة النظام القائم بالبلاد وبث الأخبار المغلوطة والكاذبة حول الأوضاع الداخلية وسلبيات المجتمع عبر شبكة المعلومات الدولية لإثارة الرأي العام وتحريض المواطنين على المشاركة في التجمهرات المناهضة .

ولجنه الحراك الثورى من أعضائها المتهم والحادي عشر وآخرين وتضطلع بالترويج للمجلس وأغراضه ميدانياً وحشد المواطنين للمشاركة في التجمهرات المناهضة للنظام القائم من خلال استخدام الرسائل الإلكترونية ووضع الملصقات بالشوارع والميادين العامة والتغلغل في أوساط الفئات الطلابية والعمالية وبث الأخبار المغلوطة والكاذبة حول الأوضاع الداخلية لإثارة الرأي العام ضد النظام القائم والإيحاد باستمرار ما أسموه بالحراك الثورى وتصدير المشهد خارجياً للتشهير بالنظام القائم والتحرر ضد مؤسسته .

وفي إطار تحركات تلك الجماعة لتنفيذ أغراضها العدائية ، - أنشأ المتهم الأول مجموعتين مغلقتين عبر برنامجي التواصل الاجتماعي " ماسنجر ، واتس آب " نقل من خلالهما تكليفاته لأعضاء المجلس وأعلن عن تشكيل لجانه النوعية من خلال ما يسمى " بقسم العضوية " وناقش مع أعضائه الخطط المستقبلية للمجلس وكيفية تنفيذها - كما تم إنشاء صفحة رسمية للمجلس على موقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك " بالإضافة إلى صفحتين بذات الموقع تحت مسمى " شبكة أخبار ضد الانقلاب - بكرة تسيبو مصر " اضطلع المتهم الأول من خلالها بالإعلان عن مخططات المجلس وبث مقاطع مصورة تحت مسمى " دعوى التفكير " طرح من خلالها رؤى المجلس إزاء القضايا المثارة على الساحة الداخلية

والخارجية ونشر تحركات المجلس الدولي كما تم تدشين مجلس الكترونية باسم (EG On Line) واتخاذها كإحدى الأذرع الإعلامية للمجلس داخل البلد ، وإستغلال أحد المراكز البحثية بالعاصمة السويسرية " جنيف " تحت مسمى " المركز السويسري للدراسات السياسية والاستراتيجية " الذي يتولى إدارته المتهم الأول كأحدى الأذرع الخارجية للمجلس حيث اضطلع الأخير من خلاله بتنظيم دورات تدريبية لأعضائه عبر شبكة المعلومات الدولية " الانترنت " تحت عنوان (فن إدارة التغيير) كما تم التواصل الرسمي باسم المجلس مع العديد من المنظمات الحقوقية ودوائر صانعي القرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية بغرض وقف المساعدات الأمريكية لمصر من خلال إجراء بعضهم لمقابلات مع عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي وتسلیمهم ملفات تتضمن ادعاءاتهم بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان بمصر وتوجيهه رسائل الكترونية بذات الشأن للإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، كما تم تدشين بعض الحملات الإعلامية للتشهير بالنظام القائم منها - حمله تحت مسمى " لا ونبي ياعبده " لرفض ترشيح القيادة السياسية لفتره رئاسية ثانية وإنهاء ما أسموه بالحكم العسكري بدعوى تردى الأوضاع الاقتصادية وقمع الأجهزة الأمنية للمواطنين والتقريط في الأرض وفي هذا الإطار كلف المتهم الأول لجنة الحراك الثورى بالترويج للحمله من خلال توجيهه رسائل الكترونية عشوائية للمواطنين ونشر ملصقاتها بالشوارع والميادين العامة - اضطلع القائمون على الصفحة الرسمية للمجلس ببث بعض صورها - واضطلاع عناصر الجماعة المتواجدين داخل البلد بكتابة تقارير عن مختلف الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية بالبلاد وإجراء بعض اللقاءات المصورة عنها تخللها نشر أخبار كاذبة عن النظام القائم ومؤسسات الدولة وتسلیم بعضها لعناصر التحرك المتواجدين بالخارج عبر الواقع الإلكتروني المغلقة وحساباتهم الشخصية على شبكة المعلومات الدولية لتسليمها بدورهم لبعض المنظمات الحقوقية المناهضة وبتها ضمن البرامج الإيثارية التي تقدمها بعض القنوات الفضائية المعارضة ، وذلك بهدف ترسیخ تلك الأكاذيب وبقصد إثارة سخط المواطنين ضد نظام الحكم القائم بالبلاد تمهدًا لإسقاطه والإضرار بهيبة الدولة ومصالحها القومية والسياسية والاقتصادية من خلال التأثير سلبًا على العلاقات الدولية وتقليل فرص الاستثمار الأجنبي

رئيس المحكمة
مختار سعيد الدين

أمين السر
محمد عبد العزiz

والتذرع للدول والمنظمات الأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية وإضعاف الثقة المالية
بالدولية .

الشاهد الثاني :- شريف أحمد مصطفى أبو شناق :-

رائد شرطه بقطاع الأمن الوطني : يشهد أنه نفاذًا لإذن النيابة العامة ضبط المتهم السادس /
هاني عوض محمد علي وبحوزته هاتف محمول وجهاز حاسب آلي محمول .

الشاهد الثالث :- سامح أحمد نصر عبد الله :-

رائد شرطة بقطاع الأمن الوطني : يشهد أنه نفاذًا لإذن النيابة العامة ضبط المتهم السابع /
محمد عبد الله محمد عبد الله وبحوزته هاتفين محمولين .

الشاهد الرابع :- شريف مصطفى فؤاد :-

نقيب شرطة بقطاع الأمن الوطني : يشهد أنه نفاذًا لإذن النيابة العامة ضبط المتهم الثامن /
صالح رضا صالح أحمد وبحوزته هاتف محمول وجهاز حاسب آلي محمول .

الشاهد الخامس :- محمد شرين حسن ثابت :-

نقيب شرطة بقطاع الأمن الوطني : يشهد انه نفاذًا لإذن النيابة العامة ضبط المتهم التاسع /
سعيد إمام حشاد وبحوزته هاتف محمول ووحدة معالجة مركزية ووحدة تحرير
إلكترونية .

الشاهد السادس :- محمد يسري محمد أحمد :-

رائد شرطة بقطاع الأمن الوطني : يشهد أنه نفاذًا لإذن النيابة العامة ضبط المتهم العاشر /
عادل عبد الرشيد مطاوع وبحوزته هاتف محمول وجهاز حاسب آلي محمول وأخر لوحى
وكاميرا تصوير ووحدة معالجة مركزية .

الشاهد السابع :- محمد أحمد نصر :-

نقيب شرطة بقطاع الأمن الوطني : يشهد أنه نفاذًا لإذن النيابة العامة ضبط المتهم الحادى
عشر / أحمد علي عبد العزيز أحمد حسن وبحوزته ثلاثة هواتف محمول وجهاز لوحى .

الشاهد الثامن: احمد سامي احمد :-

رائد شرطه بقطاع الامن الوطنى يشهد: انه نفاذًا لاذن النيابه العامه ضبط المتهم الثاني عشر
/ مجدى محمد محمد عمارة وبحوزته هاتف محمول وجهاز حاسب الى محمول .

الشاهد التاسع :- احمد ناجي القطب:-

رائد شرطه بقطاع الامن الوطنى : يشهد انه نفاذًا لاذن النيابه العامه ضبط المتهم الثالث عشر / طه على محمد الحبى وبحوزته هاتف محمول .

الشاهد العاشر:- احمد طه الزهد:-

رائد شرطه بقطاع الامن الوطنى: يشهد انه نفاذًا لاذن النيابه العامه ضبط المتهم الرابع عشر / نعمان السيد محمد بخيت وبحوزته هاتف محمول وجهاز حاسب الى محمول واخر لوحى ومبالغ ماليه قدرها ثمانيه وعشرين الف دولار امريكي ومائه وخمسين ونصف دينار بحرىنى .

اولاً:- اقرارات المتهمين :-

اقر المتهم السادس / هانى عوض محمد عوض بالتحقيقات بانضمامه للجماعة المسماة (المجلس المصرى للتغيير) الداعية لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، ومشاركته بمجموعاتها الالكترونية عبر موقع التواصل الاجتماعى .

وابيان تفصيلاً لذلك - انه فى اعقاب احداث ٢٠١٣/٦/٣٠ م تعارف الكترونياً بالمتهم الثالث / هشام كامل عبد الحكيم اسماعيل ، وفي غضون شهر مايو ٢٠١٧م دعاه الأخير للانضمام الى جماعه (المجلس المصرى للتغيير) التي تولى تأسيسها المتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلى محمد العطار والداعيه لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد من خلال تكوين قاعدة شعبية مناهضة له ، وهو ما لاقى قبولاً لديه ، ونفذ لذلك تم ضمه للصفحة الرسميه للمجلس على موقع التواصل الاجتماعى (فيسبوك)

واضاف إن الهيكل التنظيمى لجماعه المجلس المصرى للتغيير قوامه لجنه مركزيه تتكون من خمسين عضواً وقف منهم على كل من المتهمين الثاني / محمد عبد العزيز محمد شوبير ، الرابع / عماد محمد السيد عاملـا البـحـيرـى ، الخامس / محمد احمد عبد الفتاح المتـبـولـى ، السـابـع / محمد عبد الله محمد عبد الله ، الثـامـنـ صالح رضا صالح أـحمدـ ، التـاسـعـ / سـعـيدـ اـمامـ حـشـادـ ، الـخـامـسـ عـشـرـ / توفـيقـ عـلـىـ حـسـنـ ، السـادـسـ عـشـرـ / عبدـ الحـكـيمـ محمدـ عبدـ الغـنـىـ حـسـبـىـ ، السـابـعـ عـشـرـ / محمدـ اـحمدـ حـافـظـ ، الـحادـىـ وـالـعـشـرـينـ / عمرـ عبدـ الواحدـ محمدـ عبدـ الواحدـ الشـالـ ، الثـانـىـ وـالـعـشـرـينـ / عـيدـ مـحـمـودـ سـليمـانـ محمدـ ، الثـالـثـ

رئيس المحكمة

مختار محمد عصام عطا الله

أمين السر

والعشرين / طارق محمد قاسم عبد العال ، الرابع والعشرين / هشام احمد على احمد - وشهرته هشام الجندي - الخامس والعشرين / نبيه محمد عوض محمد الصغير - الثامن والعشرين / مصطفى محمد مصطفى ابراهيم ، وارتف بتوزيع اعضاء اللجنة المركزية وغيره من المنضمين للمجلس على لجان متخصصة وقف منها على اللجنة القانونية - عضويته - التي تولى مسؤوليتها المتهم الخامس عشر ويضطلع عناصرها بوضع الرؤى للعمل الحقوقى ومشروع للعدالة الانتقالية لمرحلة ما بعد اسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، واللجنة الاعلامية التي يضطلع عناصرها بتعريف المواطنين بالمجلس واهدافه .

وأضاف انه في إطار انضمامه لتلك الجماعة شارك في مناقشات اعضائها عبر مجموعات التكرونيه مغلقة ببرنامج التواصل الاجتماعي (واتس اب) تحت مسمى (اللجنة القانونية واللجنة المركزية وللجنة الاتصال والمتابعة) وتلقوا من خلالها تكليفات المتهم الأول في هذا الإطار .

وانهى بتذليل جماعة المجلس المصرى للتغيير لحمله تحت مسمى (لا والنبى يابدو) رافضه لاستمرار النظام القائم ومروجه فى سبيل ذلك لبعض العقبات الاقتصادية - منها غلاء الاسعار - وفشل ذلك النظام فى مواجهتها .

اقر المتهم السابع / محمد عبد الله محمد عبد الله بالتحقيقات بالانضمام لجماعة المسماة (المجلس المصرى للتغيير) الداعيه لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، ومشاركته بمجموعاتها الالكترونية عبر موقع التواصل الاجتماعي .

وابا ان تفصيلا لذلك بانه في اعقاب احداث ٢٠١٣/٦/٣ م تعارف بالمتهم الثالث / هشام كامل عبد الحكيم اسماعيل في إطار نشرهما لرأي مناهضه لنظام الحكم القائم واسلوب مواجهته للعقبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد عبر صفحتيهما الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) ودعوته من الاخير للانضمام لجماعة المجلس المصرى للتغيير التي تولى تأسيسا المتهم الاول حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار والداعيه لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، وهو ما لاقى قبولا لديه ، وعلى اثر ذلك تم ضمه لمجموعتين الكترونيتين مغلقتين عبر برنامج التواصل الاجتماعي (واتس اب - ماسنجر) تحت مسمى المجلس المصرى للتغيير) .

وأضاف إن الهيكل التنظيمي لجماعه المجلس المصري للتغيير قوامه لجنة مركزية وقف من اعضائها على كل من المتهمين الخامس/ محمد احمد عبد الفتاح المتولى ، الثامن / صالح رضا صالح احمد ، العاشر / عادل عبد الرشيد مطاوع عمار ، الثاني عشر / مجدى محمد محمد عمارة ، السادس عشر / عبد الحكيم محمد عبد الغنى حسبو ، السابع عشر / محمد احمد حافظ ، الخامسة والعشرين / نبيهة محمد عوض محمد الصغير ، الثامن والعشرين/ مصطفى محمد مصطفى ابراهيم ، وتنبثق عنها لجان متخصصة منها لجنه الشباب- عضويته - التي يضطلع عناصرها باستقطاب الشباب نحو توجهات المجلس وأغراضه ، ولجنه الفنون والثقافة ، ولجنه المياه والطاقة .

وانهى انه فى اطار انضمامه لذلك الجماعه شارك فى مناقشات اعضائها مجموعاتها الالكترونية التي تناولوا خلالها مقترحتهم وصولا لتحقيق اغراضها باسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد .

اقر المتهم الثامن / صالح رضا صالح احمد بالتحقيقات بانضمامه لجماعه المسماه (المجلس المصري للتغيير) الداعية لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، ومشاركته بمجموعاتها الالكترونية عبر موقع التواصل الاجتماعى .

وابان تفصيلا لذلك بتعارفه الكترونيا بالمتهم الثالث / هشام كامل عبد الحكيم اسماعيل، وفي غضون شهر سبتمبر عام ٢٠١٧ م دعاه الأخير للانضمام الى جماعه المجلس المصري للتغيير التي تولى تأسيسها المتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلى محمد العطار وتدعوه لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، وهو ما لاقى قبولا لديه .

وأضاف بارتکاز عمل المجلس المصري للتغيير على محورين اولها داخلي يتمثل فى استقطاب ضباط الجيش المصرى واقناعهم بفكرة التغيير والضغط عليهم شعبيا من خلال الحراك الثورى ، وثانيهما دولي يتمثل فى التواصل مع المنظمات الدوليه ومجلس نواب الدول الاجنبية للضغط على الجيش المصرى لاحادث ذلك التغيير .

وأضاف بان الهيكل التنظيمي لجماعه المجلس المصري للتغيير يقع على راسه المتهم الأول وتدیر شئونه لجنه مركزية ضمته وكل من المتهمين الثالث ، الرابع / عماد محمد السيد عامر البحيرى ، العاشر / عادل عبد الرشيد مطاوع ، الرابع والعشرين / هشام احمد

رئيس المحكمة
محنة مصطفى هشام

أمين السر
حازم العبد

على احمد - وشهرته هشام الجندي واخرين ، وتتبثق عنها لجان متخصصة وقف منها على لجنه الشباب التي تولى - اى المتهم - مسئولييتها وعاونه فيها المتهمون الثالث والخامس / محمد احمد عبد الفتاح المتبوى،السابع/ محمد عبد الله محمد عبد الله، الرابع والعشرين، ويضطلع عناصرها باستقطاب الشباب لتوجهات المجلس الفكرية، واللجنة الاعلامية التي تولى مسئوليتها المتهم الرابع ويضطلع عناصرها بالاصدارات الفنية الداعمة لفكرة التغيير والحاشده للحركه الثوري ووضع شعارات الحملات التي يطلقها المجلس المصرى للتغيير ، ولجنه الامن والامان التي تولى مسئوليتها المتهم الثالث ويضطلع عناصرها بتأمين الاعضاء وصفحاتهم الشخصية وصفحة المجلس الرسميه عبر موقع التواصل الاجتماعى ، ولجنه الانتقاء والتى ضمته - اى المتهم - والمتهمين الثالث ، العاشر ، الرابع والعشرين ، ويضطلع عناصرها بجمع المعلومات عن انتماءات الراغبين فى الانضمام لعضويه المجلس وتوجهاتهم لإبداء الرأى بشأن قبولهم ، ولجنه القانون والحقوق التي يضطلع عناصرها بتقديم المساعدة القضائيه للمضبوطين من اعضاء المجلس وجمع التوقيعات لأقامه الدعاوى الدوليه ضد النظام القائم ذكر منها دعوى لابطال الاتفاقية الى ابرمها النظام بشان سد النهضة الاثيوبي ، وارف بتدشين صحفة رسمية للمجلس على موقع التواصل الاجتماعى (فيسبوك)

تولى مسئوليتها المتهم الرابع واضطلع اعضاء المجلس بنشر محتواها .

واضاف بأنه فى اطار تنفيذ المجلس لمخططاته - اطلق عده حملات دعائيه ذكر منها حمله لا والنبي يعبدو المعارضة لترشح القياده السياسيه للانتخابات الرئاسيه من خلال اصدارات اعلاميه عبر موقع التواصل الاجتماعى ومنشورات ورقية وملصقات بالاماكن والميادين العامه تظهر سلبيات فترة حكمها ، وحملة مصر العطشانه التي تسعى لجمع التوقيعات لأقامه دولية دعوى لابطال اتفاقية سد النهضة .

وانهي انه فى اطار انضمامه ل تلك الجماعة تواصل مع اعضائها فى مجموعات مغلقه عبر برنامج التواصل الاجتماعى (واتس اب ، ماسنجر) وتلقوا خلاها تكليفات المتهم الأول بنشر اخبار عن سلبيات النظام القائم وتعريف بأهداف المجلس ونشاطاته عبر الصفحة الرسمية للمجلس وصفحاتهم الشخصيه على موقع التواصل الاجتماعى (فيسبوك، فضلا عن تكليفه من الأخير بوضع مخطوطات لكيفيه استقطاب الشباب لتوجهات المجلس الفكرية .

رئيس المحكمة
محنة عصمتى جابر

أمين السر

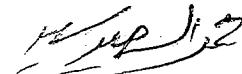

وطباعه منشورات ورافقه لحملتى لا والنبي يا عبدو ومصر العطشانه وتوزيعها فى اوساط المواطنين ولصقها بالميادين العامه وتصوير المنسوب المنخفض لنهر النيل لنشره الكترونيا ، اقر المتهم التاسع / سعد امام حشاد بالتحقيقات بانضمامه للجماعه المسممه (المجلس المصري للتغيير) ، ومشاركته بمجموعاتها الالكترونية عبر موقع التواصل

الاجتماعي

وابان تفصيلا لذلك بتعارفه التكرونيا بالمتهم الثالث/ هشام كامل عبد الحميد اسماعيل ، وفي غضون شهر سبتمبر ٢٠١٧ دعاه الأخير للانضام الى جمعيه المجلس المصري للتغيير التي تولى تأسيسها المتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلى محمد العطار والداعيه لاسقط نظام الحكم القائم بالبلاد ، فلاقت تلك الدعوه قبولا لديه ، وعلى اثر ذلك ضمه الأخير الى مجموعه الالكترونيه مغلقه عبر برنامج التواصل الاجتماعى (واتس اب) تحت مسمى المجلس المصرى للتغيير الذي وقف من اعضائه على كل من المتهمين الثاني / محمد عبد العزيز محمد شوبيير ، الثالث ، الرابع / عماد محمد السيد عامر البحيرى ، الخامس / محمد احمد عبد الفتاح المتولى ، السابع / محمد عبد الله محمد عبد الله ، الثامن / صالح رضا صالح احمد ، الحادى عشر / احمد على عبد العزيز احمد حسن ، السادس عشر / عبد الحكيم محمد عبد الغنى حسبو ، الحادى والعشرين عمر عبد الواحد محمد عبد الواحد الشال ، الخامسه والعشرين / نبيه محمد عوض محمد الصغير .

واضاف إن الهيكل التنظيمى لجماعه المجلس المصرى للتغيير يتكون من عده لجان متخصصه لكل منها مجموعه الالكترونيه عبر برنامج التواصل الاجتماعى (واتس اب) وقف منها على اللجنة الاعلاميه - عضويته - التي تولى مسئوليتها المتهم الرابع ، واللجنة القانونه وحقوق الانسان التي اضطلع عناصرها بملف المعتقلين داخل البلاد والترويج له ، وللجنة الثقافه والفنون التي تولى مسئوليتها المتهم الثاني ويضطلع عناصرها بالترويج للمجلس واهدافه لجنه الانتقاء التي تولى مسئوليتها المتهم الثالث ويضطلع عناصرها باختيار اعضاء المجلس من الراغبين فى الانضمام له ولجنه التعاون الدولى التي تولى مسئوليتها المتهم الخامس ، لجنه الطاقه التي تولى مسئوليتها المتهم السادس عشر ، لجنه الاسرة التي تولت مسئوليتها المتهمه الخامسه والعشرين ، ولجنه المياه .

رئيس المحكمة
مختار محمد عاصم

أمين السر


اقر المتهم العاشر / عادل عبد الرشيد مطاوع عمار بالتحقيقات بانضمامه للجماعه المسماه (المجلس المصري للتغيير) الداعيه لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، ومشاركته بمجموعاتها الالكترونيه عبر موقعه التواصل الاجتماعي .

وابن نصبيلا لذلك بتعارفه الكترونيا بالمتهم الثالث / هشام كامل عبد الحكيم اسماعيل، ودعوه من الأخير للانضمام لجماعة(المجلس المصري للتغيير) التي تولى تأسيسها المتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار والداعيه لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد من خلال الضغط عليه داخليا وخارجيا ، وهو ما لاقى قبولا لديه ، ونفذوا لذلك تم ضمه لصفحه المجلس الرسميه على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) ووقفه لذلك من اعضائها على كل من المتهمنين الثاني / محمد عبد العزيز محمد شوبير ، الخامس / محمد احمد عبد الفتاح المتبولى ، السابع / محمد عبد الله محمد عبد الله ، الثامن / صالح رضا صالح احمد ، التاسع / سعيد امام امام حشاد ، الثان عشر / مجدى محمد محمد عماره ، الرابع عشر / نعمان السيد محمد بخيت ، الحادى والعشرين / عمر عبد الواحد محمد عبد الواحد الشال ، الرابع والعشرين / هشام احمد على احمد - وشهرته هشام الجندي - الخامس والعشرين / نبيهة محمد عوض محمد الصغير .

واضاف إن الهيكل التنظيمي لجماعه المجلس المصري للتغيير تتبعه لجان متخصصة ، منها لجنه الشباب التي تولى مسئوليتها المتهم الثامن ، وضمته - اى المتم - والمتهم السابع واخرين ، ويضطلع عناصرها باستقطاب شباب الجامعات وغيرهم لتجهات المجلس واغراضه ، ولجنه التعاون الدولى والتخطيط الاستراتيجي التي يضطلع عناصرها بالتواصل مع المنظمات الدوليه فى سبيل الضغط على النظام القائم واسقاطه ، وللجننه القانونية التي تبني اعضائها ملف حقوق المعتقلين داخل البلاد والترويج له ، ولجنه الاعلام ولوسى العام ، والثقافة والفنون اللاتين يضطلع عناصرهما بعمل التقارير الفنه الساخرى من النظام القائم ورموزه .

واضاف انه فى اطار انضمامه لتلك الجماعة تم ضمه وباقى اعضاء المجلس لمجموعه الكترونيه على موقع التواصل الاجتماعي (واتس اب) تحت مسمى (اللجنة المركزية للمجلس المصري للتغيير) تداولوا فيها المناقشات وتكتيلفات المتهم الأول باشاره

الرأي العام ضد نظام الحكم القائم بالبلاد والموضوعات المراد اثارتها في اوساط المواطنين لذلك الغرض ، منها تردي الاوضاع الاقتصادية وقمع الاجهزة الامنية وتغير عقيدة افراد القوات المسلحة والشرطه لتفريطهم في جزيرتي تيران وصنافير .

اقر المتهم الحادى عشر / احمد على عبد العزيز احمد بالتحقيقات بانضمامه للجماعه المسماه (المجلس المصري للتغيير) ومشاركته بمجموعاتها الالكترونيه عبر موافق التواصل الاجتماعي .

وابان تفصيلا لذلك بمطالعته منشورات الصفحة الرسميه للمجلس المصري للتغيير عبر موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) وقناعته بمحتوها المناهض لنظام الحكم القائم بالبلاد والداعي لاسقاطه ، وتواصله الكترونيا من خلالها بالمتهم الثالث / هشام كامل عبد الحكيم اسماعيل الذي عرفه بالمتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلى محمد العطار - مؤسس تلك الجماعه - الذي دعاه لانضمام اليها وهو ما لاقى قبولا لديه .

واضاف إن الهيكل التنظيمي لجماعه المجلس المصري للتغيير تتبعه عده لجان متخصصه وقف منها على الجنه الاعلاميه التي تولى مسئولييتها المتهم الرابع / عماد محمد السيد عامر البشيرى وعاونه فيها المتهم الثالث ويضطلع عناصرها بالتعريف بالمجلس وتوجهاته ، ولجنه الحراك الثورى - عضويته - التي تولى مسئولييتها المتهم الأول ويضطلع عناصرها بتوزيع المنشورات وحشد المواطنين للحراك الثورى المناهض لنظام القائم بالبلاد، وللجنـه الفنـيه التي تولـى مسـؤـليـتها المتـهمـ الثـانـى / محمد عبد العـزـيزـ محمدـ شـوبـيرـ وـعاـونـتـهـ فـيـهاـ المتـهمـ الخامـسـ والعـشـرـينـ / نـبيـهـ مـحمدـ عـوضـ مـحمدـ الصـغـيرـ ويـضـطـلـعـ عـناـصـرـهـ بـالـاصـدـارـاتـ الفـنـيهـ المـعـرـفـهـ بـالـمـجـلـسـ وـاـغـرـاضـهـ ، ولـجـنـهـ الشـابـ التـيـ تـولـىـ مـسـؤـليـتهاـ المتـهمـ الثـالـثـ وـعاـونـهـ فـيـهاـ المتـهمـينـ العـاـشـرـ / عـادـلـ عـبدـ الرـشـيدـ مـطاـوعـ ، اللـامـنـ وـالـعـشـرـينـ / مـصـطـفىـ مـحمدـ مـصـطـفىـ اـبـراهـيمـ الدـسوـقـىـ ويـضـطـلـعـ عـناـصـرـهـ باـسـقـطـابـ الشـبـابـ لـتـوجـيـهـاتـ المـجـلـسـ الـفـكـرـيـهـ ، ولـجـنـهـ الطـاـقةـ وـالـمـيـاهـ التـيـ تـولـىـ مـسـؤـليـتهاـ المتـهمـ السـابـعـ عـشرـ / محمدـ اـحـمـدـ حـافـظـ ، ولـجـنـهـ الـقـانـونـيـةـ ، ولـجـنـهـ التـعـلـيمـ .

واضاف انه في اطار انضمامه لتلك الجماعه شارك اعضائها في مجموعات الالكترونيه تداولوا خلالها افكار تطوير الصفحة الالكترونيه للمجلس ونشاطها الاعلامي ، وكلفه المتهم

الأول بطبعه منشورات وملصقات لحمله لا والتبى باعبدو المناهضه لترشيح القيادة السياسية
بالانتخابات الرئاسية ، ونفاذًا لذلك التكليف اضطلع بلصق بعضها بيدان محطة الرمل -
محافظه الاسكندرية - ، كما شارك فى منشورات الصفحة الرسمية للمجلس عبر موقع
التواصل الاجتماعى (فيس بوك) التي تناولت التسفيه من المشروعات القوميه منها مشروع
المزارع السميكة ، والازمات السياسيه والاقتصادية التي تسبب فيها نظام الحكم القائم بالبلاد
منها ازمة سد النهضة ،

اقر المتهم الثاني عشر / مجدى محمد محمد عماره بالتحقيقات بانضمامه للجماعة
المسممه (المجلس المصرى للتغيير) الداعية لاسقط نظام الحكم القائم بالبلاد ، وقيامه فى
اطار انضمامه لتلك الجماعه بمشاركة مجموعتها الالكترونية ونشر اخبار عن سلبيات النظام
القائم عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعى (فيس بوك)
وابان تفصيلاً لذلك ، بتعارفه بالمتهم الثاني / محمد عبدالعزيز محمد شوبير فى اطار
نشرهما اخبارا عن سلبيات النظام القائم واراء مناهضة لما اسماه بالحكم العسكري وداعية
لاسقاطه عبر صفحتيهما الشخصية على موقع التواصل إلا جتماعي (فيس بوك) وفي
غضون شهر نوفمبر عام ٢٠١٧ م طالع عبر صفحة الاخير الالكترونية منشورات ومقاطع
مصوره منسوبة لجماعة (المجلس المصرى للتغيير) ومنسقها العام المتهم الاول / حسام
الدين عاطف الشاذلى محمد العطار عن سلبيات النظام الاقتصاديه ، وهى ما لاقت
تأييده ، وعلى اثر ذلك دعاه الخير والمتهم الثاني للانضمام إلى جماعة المصرى للتغيير
الداعية لانهاء الحكم العسكري بالبلاد من خلال نشر اخبارا عن سلبيات النظام القائم عبر
موقع التواصل الاجتماعى المختلفه ، وهو ما لاقى قبولا لديه وعلى اثر ذلك تم ضمه
لمجموعتين الالكترونيةين مغلقتين عبر برنامجي التواصل الاجتماعى (الماسنجر - واتس
اب) لمدة ١٧ يوم فقط .

وأضاف إن الهيكل التنظيمى لجماعة المجلس المصرى للتغيير يرأسه المنسق العام
المتهم الاول ، وقوائم لجنة مركزية ضمته وكل من المتهمين الثاني ، العاشر / عادل
عبدالرشيد مطاوع ، الخامسة والعشرين / نبيهة محمد عوض محمد الصغير وآخرين ،
ويثبت عنده لجان متخصصه لكل منها مجموعة الكترونية خاصة بها لمناقشة المقترفات

رئيس المحكمة
معتز عصفي رئيس مجلس

أمين السر
محمد العصار

والاخبار المزمع نشرها ، وقف منها على لجنة الصياغة التي يضطلع عناصرها بكتابية الاخبار واعداد المقاطع المصورة المناهضة لنظام الحكم القائم بالبلاد ، وللجنة الصفحة الرسمية للمجلس التي يضطلع عناصرها بمراقبة مشاركات الاعضاء ونشر اتهم عليهم حيث تولى - اي المتهم - مساعدة مضيف محتوى (ادمن) بها تحت اشراف المتهمة الخامسة والعشرين وللجنة الحراك الثورى التي يضطلع عناصرها بالحشد للتجمهرات المناهضة لنظام القائم ونشر شعارات المجلس بالاماكن والميادين العامة ، وللجنة الحقوقية التي يضطلع عناصرها بمساعدة المضبوطين من اعضاء المجلس أمام جهات التحقيق والمحكمة ، وللجنة الاعلام ، وللجنة التعاون الدولى ، وللجنة الشباب .

وأضاف انه في اطار انضمامه لتلك الجماعة نشر عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) اخبار عن سلبيات النظام الحاكم فى مواجهة الازمات الاقتصادية ، فضلا عن دعوته اعضاء المجلس لنشر شعارته بالاماكن العامة للتعریف باغراضه .

وانهى بوقوفه على تدشين المجلس المصرى للتغيير لحملة مناهضة لنظام القائم بالبلاد تحت مسمى (لا والنبي يا عبدوا) تم الترويج لها الكترونيا .

اقر المتهم الرابع عشر / نعمان السيد محمد نجيب بالتحقيقات بانضمامه للجماعة المسماة المجلس المصرى للتغيير الداعية لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ومشاركته بمجموعاتها الالكترونية عبر موقع التواصل الاجتماعي .

وابان تفصيلا لذلك بتعارفه الكترونيا في غضون عام ٢٠١٣ بالمتهم الثالث / هشام كامل عبدالحكيم اسماعيل ودعوه من الاخير في غضون شهر اغسطس عام ٢٠١٧ م للانضمام لجماعة المجلس المصرى للتغيير وهو ما لاقى قبولا لديه ، وعلى اثر ذلك ضمه الاخير لمجموعة الالكترونية على برنامج التواصل الاجتماعي (واتس اب) ولصفحة المجلس الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) والتي يقتصر النشر بها على اعضائها ، الذين وقف منهم على المتهمين الثاني / محمد عبدالعزيز محمد شوبير ، الرابع / عماد محمد السيد عامر البحيري .

رئيس المحكمة
مختار سلطان جندي

أمین السر


وأضاف انه فى اطار انضمامه لتلك كلفه المتهم الثالث بتولى مسئولية لجنة التعليم المنبثقة عن اللجنة المركزية للمجلس ، وشارك اعضائها فى مجموعات الكترونية تداولوا خلالها منشورات مناهضة لنظام الحكم القائم بالبلاد وداعية لاسقاطه .

وانهى بتدعين المجلس المصرى للتغيير حملة تحت مسمى (لا والنبي يا عبدو) لمعارضة استمرار النظام القائم كما وقف على تواصل اعضاء بالمجلس مع دول وجهات أجنبية للضغط على ذم النظام دوليا وصولا لاسقاطه .

ثانيا : - ثبت بتقارير الادارة العامة لتحقيق الأدلة الجنائية : -

١) احتواء الحاسب الالى والهاتف المحمول المضبوطين حوزة المتهم السادس / هاني عوض محمد على ملفات مصورة بعنوان صناعة الثورة والانقلاب عليها - مجموعة من البرامج الحوارية المناهضة لنظام القائم والقوات المسلحة وملف نصي بعنوان المجلس المصرى للتغيير - الملف التأسيسى - الاصدار الاول - ٢١ اغسطس ٢٠١٧ تضمن الاعلان عن تأسيس المجلس لبناء جيل جديد قادر على صنع تغيير محترف وادارته فى الداخل والخارج منتظم يعمل تحت هيكل محترف وتتركز اهدافه فى انتهاء ما اسمى بحقبة الحكم العسكرى .

٢) احتواء الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم الثامن / صالح رضا صالح احمد على منشورات عبر مجموعة الكترونية - عضويته - تحت مسمى المجلس المصرى للتغيير باحدى برامج التواصل الاجتماعى تضمنت صور لوثائق محتفظ بها بارشيف المجلس بعنوان وثائق خطيرة مسربة عن المخابرات تفضح العمليات القذرة للسيسى وعصابة العسكر فى مصر والاشارة إليها بأنها ستساعد فى جمع التوفيقات الالكترونية وامكانية استخدامها فى ملف التعاون الدولى والملف الحقوقى وكذا الاشارة إلى الاليات التى تضمن الحافظ على الكفاءة المطلوبة لعمل المجلس وفقا للخطة المرسومة ومن اهمها الحفاظ على الكفاءة الهيكلاية للجنة المركزية واللجان المتخصصة وهى لجنة الشباب ولجنة التعاون الدولى وللجنة القانونية وللجنة الاسرة وللجنة الاعلامية وللجنة الكهرباء والطاقة والمياه وللجنة الثقافة والفنون وللجنة الانتقاء والترشيح ولجنتى الحراك الاولى والثانوية ولجنة الصفحة والتسويق الالكتروني وللجنة الأمن العام ، وضرورة الالتزام باجتماعات اللجان

رئيس المحكمة

مختار سعفان رئيس المحكمة

أمين السر

المتخصصة و اختيار مشرف عام ونائب له بكل لجنة ليتوليا وضع اجندة لاعمالها ومتابعة مكتب السكرتير العام للمجلس في ذلك والاشارة إلى ملخص جلسة الاجتماع الثاني للجنة الشباب بالمجلس والتي تخللها تعين المتهم السابع / محمد عبدالله محمد عبدالله مشرف عام لها والمتهم الرابع والعشرين / هشام احمد على احمد - وشهرته هشام الجندي نائبا له ، والاتفاق على انشاء موقع لجمع التوقيعات والنشر في جميع الصحف التابعة للمجلس والداعمة له لجمع اكبر عدد منها والعمل من خلالها على اظهار النظام القائم متخاذل ومفرط في حقوق المواطنين ويتبع سياسة القمع وتخويف الشباب عن طريق القبض العشوائي وحملات الاعتقال والخطف القسري وسلسلة الاعدامات عن طريق محاكم عسكرية والتركيز على الوصول لشباب الجماعات الاولئراس عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ودمجهم داخل المجلس كما تضمنت المنشورات مشاركات للمتهم الخامسة والعشرين / نبيهة محمد عوض محمد الصغير عن تأثير حملة (لا والنبي يا عدو) والاشارة إلى اختيارها مشرفا عاما لفريق صفحة المجلس الالكترونية و اختيار المتهم الثاني عشر / مجدي محمد محمد عمارة نائب لها كما احتوى الهاتف المضبوط على محادثة نصية بين المتهمين الاول والثامن عبر احدى البرامج الالكترونية تضمنت ضمن الاول محدثة لعضوية لجنة الانتقاء بالمجلس المصري للتغيير نظراً لاعداد المتقدمين للعضوية و اخطاره بتأمين حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) وما يشير إلى نشر المتهم الثامن لمشاركات عبر صفحة شباب ضد الانقلاب ، ومحادثة نصية اخرى بين ذات الطرفين تضمنت ثناء المتهم الاول على محدثه لمشاركته الفعالة باجتماعات المجلس ودابه على نشر افكاره وتوجيهاته و اخطاره بان الخطوة القادمة تتمثل في تشكيل لجان متخصصة تكون بمثابة وزارات لحكومة المجلس المقبلة كما احتوى الهاتف على منشور عبر صفحة الكترونية تحت مسمى (فن ادارة التغيير) بعنوان النظام واستراتيجية التشتيت .

(٣) احتواء وحدة التخزين الالكترونية المضبوطة حوزة المتهم التاسع / سعيد أمام حشاد على تسجيلات صوتية عباره عن محادثات الكترونية جماعية لاجتماعات اللجنة المركزية للمجلس المصري للتغيير دارت بين المتهمين الاول / حسام الدين عاطف الشاذلي ،

الثاني / محمد عبدالعزيز محمد شوبيه ، الثاني عشر / مجدي محمد محمد عمارة ، السادس عشر / عبد الحكيم محمد عبدالغنى حسبي ، الرابع والعشرين / هشام احمد على أحمد الثامن والعشرين / مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي وآخرين ، تناولوا فيها مراجعة اليات العمل بالمجل ولجانه النوعية لتصبح أقوى تأثيرا فيما اسموها بالعملية الثورية وأهمية إن تكون حملة (لا والنبي يا عبده) من الوضوح في عقول المتألقين ممن يتوصلون معهم كونها الاسم المشفر لتلك العملية وبداية الاعداد لها وأشاروا إلى حملة مصر العطشانة وما احدثته من ردود افعال بالشارع المصرى ووصوله لحالة الجاهزية للتلقى اعمال المجلس ، كما اشاروا لدوره (فن ادارة التغيير) وما تضمنته محاضراتها من ضرورة الحفاظ على الاتجاه التغييري للمجلس ورفع كفاءة لجانه المختصة ، كما تناولوا اجتماعات لجنة الشباب بالمجلس وأن الهدف منها هو كيفية التواصل مع الشباب بالمجلس لانجاح حملة (لا والنبي يا عبده) الساعية لاسقاط النظام ، وضرورة تسخير كافة ادوات المجلس لتحقيق هذا الهدف واعادة تشكيل اللجان الغير قادرة على تحقيقه بما فيها لجنة الشباب وللجنة القانونية وللجنة التعاون الدولى وللجنة الاعلامية وللجنة الاسرة .. وضرورة تفعيل هيكلها ليعلم كل اعضائها بالدور المنوط بهم لضمان تقديم اقتراحات جديدة في هذا الشأن ، والاشارة إلى إن اقتراح تسمية الحملة بـ (لا والنبي يا عبده) يرجع لعضو المجلس المتهم السابع / محمد عبدالله محمد عبد الله كما تناولوا دور لجنة التعاون الدولى في إن تقدم للدول ذات العلاقة صورة عن اداء قوى للمجلس بالشارع المصرى وتفاعله مع فكرة تغيير النظام بسبب ادعائهم فشله الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتشكيل لجنة للصياغة تضطلع بمهمة كتابة خطابات المجلس بعدة لغات وضرورة وجود فريق للتواصل الاعلامي باللجنة الاعلامية للمجلس للتعبير عن رأيه في الاحداثراهنة ، وتکلیف لجنة التواصل الاعلامي بطرح هدف اسقاط نظام الحكم القائم في منشوراتها للموطنين ، وتركيز لجنة الطاقة والكهرباء والمياه بالمجلس على ما اسموها بمشكلة سد النهضة اثر اعلان النظام القائم فشل المفاوضات بشأنها ، والاشارة إلى اجراء المتهم السابع عشر / محمد احمد حافظ للقاءات مصورة في هذا الشأن وضرورة الترويج لها ونشرها على صفحة المجلس الالكترونية من اجل توجيه الهجوم

رئيس المحكمة
مختار صحفى جعفر

أمين السر


الفترة المقبلة وصولاً لما اسموها بالمرحلة التراكمية للثورة ، وافتراء المتهم الثاني الاستعانة بالاخوات في توزيع المنشورات وضرورة توزيع اعضاء اللجان كل حسب ميوله وتخصصه مشيراً إلى عضوية المتهم الثاني عشر بلجنة الفنون والثقافة بالمجلس ، وأهمية مواجهة النظر ازائها وتوجيهه من لديه افكار أو رؤى في هذا الشأن للتواصل معه ، كما افتراء المتهم الثاني عشر ضد جميع اعضاء المجلس لمجموعة الكترونية واحدة لكشف اختفاء أيها منهم حتى تباشر اللجنة القانونية بالمجلس مهامها كما اشار إلى ضرورة القضاء على النظام وامكانية الاستعانة بملفات متاحة عن ما اسموها بشكالية سد النهضة للاستفادة منه في حملاتهم ، كما تناولوا سبل التواصل مع الشباب بمدينة طنطا وتعهد المتهم الثاني عشر بكتابة شعارات المجلس على حوائط المباني بالمدينه ، مشيراً إلى إمكانية تواصله مع بعض العاملين بالشركة (جهة عمله) ومن لديهم ميلاً للتغيير ، كما تناولوا مقتراحات المتهم التاسع - عضو لجنة التواصل الاعلامي - بتسجيل اعضاء المجلس لمقاطع مصورة يتناولون فيها اهدافه وحملاته الميدانية وما اسموه بثورته للتغيير لتتمكن اللجنة الاعلامية من انقاء افراد منهم ليكونوا فريق التواصل الاعلامي بالمرحلة القادمة وخلق كوادر جديدة منهم تتحدث باسم المجلس المصري للتغيير وفق الخطوط العريضة التي يجددها ، والإشارة الى دور هام للمتهمين الرابعه/ عصام محمد السيد عامر البشيري ، التاسع في هذا الشأن ، وأشار المتهم الاول إلى ترتيبه لقاء مع المتهم الرابع بمدينة اسطنبول - دولة تركيا - لبحث إمكانية توسيع فريق التواصل الاعلامي كما تناولوا مقتراح طباعة شعار حملة (لا والنبي يا عبدو) مقترب برمز المجلس المصري للتغيير على الملابس ، وتعهد المتهم الرابع والعشرين بتفعيل ذلك المقترن بولاية نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية - وتصوير تلك الفاعليات وبتها كما تناولوا أهمية تدوين الرقم القومى فى التوقيع على استمرارات الحملة فى اظهار عدد التوقيعات الرسمية للمؤيدین لها وامكانية الاستعانة بالتوقيعات الالكترونية فى هذا الشأن لتلافي مخاوف المواطنين سيمما مع اعتداد الجهات الدولية والمحلية بمثل تلك التوقيعات وتناولوا مقتراح المتهم الثاني بالاكتفاء بتدوين أول ثلات ارقام لتلافي الرصد الامنى وتوزيع المنشورات أما المساجد وعممها بالعواصم العربية والمدن الاوروبية كما

رئيس المحكمة

ش. صطفى هاشم

أمين السر

تناولوا ضرورة تقييم الحملة كل فترة كونها بمرحلة الانتشار للوقوف على الاخطاء والعملى تلافيها ، والاشارة إلى دور صفحة بكرة تسيبو مصر الالكترونية فى بث منشورات الحملة وشار المتهم السادس عشر إلى تجهيزه منشور يدعو فيه إلى إنقاذ مصر مما اسماه بالانقلاب العسكرى البوليسى القمعى وادعائه إن المصريين مهددين بالعطش فى ظل ما اسماه بازمه سد النهضة وان الاقتصاد المصرى مهدد بالانهيار والموقع الأثرية لا توجد ميزانية لصيانتها ، وتکليف الأخير بأعداد منشور آخر يدعى فيه التکلفة الباهظة لتحلية مياه البحر التي يروج لها النظام القائم كحل لما أسموها بأزمة سد النهضة لتوزيعه على المواطنين ووصفة بالكلام العلمى الذى لا يمكن تحقيقه على إن تحمل تلك المنشورات اسم المجلس المصرى للتغير لتحقيق انتشار أكثر وتأكيد المتهم الثامن والعشرين على إجراءات أعضاء بالمجلس لمداخلات على قنوات مكملين والشرق عن توجهات المجلس لتحقيق الانتشار ، ووجود طلب من قناة البى بى سى العربية للتواصل معهم في هذا الشأن ، وتباحthem مع قناة روسيا اليوم وقنوات أخرى لنشر أهدافهم ، كما تناولوا مقترح وضع شعار الحملة على الحسابات الشخصية عبر موقع التواصل الإجتماعى وضرورة وجود قناة خاصة بالمجلس على موقع الــYouTube لتحقيق ذلك الانتشار ، والإشارة إلى فيديوهات المواطنين بالشارع المصرى ومدى تأثيرها في هذا الشأن مع عمل حملات منفصلة للتركيز على نقاط اسموها بمصر العطشانه وتعويم الجنيه لتوجيهه ضربات متعاقبه للنظام .

٤) احتواء وحدة المعالجة المركزية والحاسب الالى المضبوطين حوزة المتهم العاشر / عادل عبد الرشيد مطاوع عمار على ملف نصى بعنوان "قزم فى خدمة العدو - أدلة الخيانة العظمى لقائد الانقلاب - ضمن فعاليات حملة إنقاذ مصر - رؤية للتغير" يتضمن الادعاء برصد أشكال وأنماط الدعم الذى يقدمه الكيان الصهيونى للسيسى مقابل خدماته ضد مصالح الشعب المصرى وأمنه القومى ومطالبة كل من يصله هذا الإصدار بان ينشره فى محيط علاقاته وأهمية إن يصل هذا التقرير إلى كل فرد بالقوات المسلحة لعله إن يوقف همه الجميع ويبيّن حجم التى يمكن إن يتورطوا فيها بدعمهم لما اسمى بالانقلاب ، إن ما وصف بجريمة العسكر فى مصر لا تتوقف عند العبث بالعقيدة القتالية للجيش

المصرى بل يتمادون فى الانبطاح أمام الرغبات والمصالح الصهيونية مقابل توفيره الدعم الخارجى لما أسمى بالانقلاب كى يستمرون فيما زعم من نهب لثروات مصر والتسليط على شعبها ، وملف مصور بعنوان " تعذيب وتصفية الشباب فى معقلات عبد الفتاح السيسى "

٥) احتواء الهاتف محمول المضبوط حوزة المتهم الثالث عشر / طه على محمد الحلبى على منشورات عبر مجموعة الكترونية - عضويته - تحت مسمى " اللجنة القانونية " - المجلس المصرى للتغيير " باحدى برامج التواصل الاجتماعى تضمنت التعريف بالمجلس المصرى للتغيير من كونه كيان ثورى جديد يهدف إلى إسقاط ما أسموه بالانقلاب وحکن العسكرى ، والإشارة إلى اتفاق أعضاء اللجنة القانونية داخل اللجنة المركزية بالمجلس على الانتهاء من مشروع العدالة الانتقالية فى الفترة لما بعد إسقاط النظام القائم وهيكلة اللجنة من خلال توزيع المهام على عدد من الأعضاء ليتولى المتهم الخامس عشر / توفيق على على حسن مسئولية الملف الحقوقى الدولى ، والاتفاق على وضع خطة عمل تتضمن تنفيذ برنامج للرصد والتوثيق يقوم به فريق من الشباب ميدانياً بعدم تدريبهم على مهارات الرصد والتوثيق وال الحوار المجتمعى واستطلاعات الرأى العام .

٦) احتواء الهاتف محمول المضبوط حوزة المتهم الرابع عشر / نعمان السيد محمد بخيت على محادثة نصية جرت بينه وبين المتهم الثالث / هشام كامل عبد الحكيم إسماعيل عبر إحدى برامج التواصل الاجتماعى تضمنت دعوة الأخير العامة للانضمام إلى المجلس المصرى للتغيير مصحوباً بعرض الفيديو التعريفى بالمجلس ، وإقرار المتهم الرابع عشر بعضويته باللجنة المركزية للمجلس المصرى للتغيير وعرضه المساعدة فيما يطلب منه ، ومحادثة نصية أخرى جرت بين المتهم الأخير والمتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلى تضمنت روابط على موقع التواصل الاجتماعى " فيس بوك " لبعض المقاطع المصورة التى يقدمها الأخير بصفته السكرتير العام للمجلس المصرى للتغيير بعنوانين " أسرار إقالة رئيس الأركان وعلاقة ذلك بسيناريو الفوضى " بيانات صادرة عن اللجنة المركزية للمجلس المصرى للتغيير " عبد يهرب من المسئولية عن الشعب مشيراً لقضية المياه " نحن نعمل حتى تنتقل المعارضة من حلم نصر لا يتحقق إلى صناعة تغيير محقق

يحرر مصر والمصريين "حملة لا والنبي ياعبدو الشرارة الأولى لثورة التغيير تدخل المرحله الثانية مع بدء توزيع ملصقات الحملة المختلفة التي تقضي مصائب النظام وكوارثه في مصر ولقد بدأت الوحدات الفرعية للمجلس في لصق وتوزيع فضائح النظام في جميع ربوع البلاء "إرهاب الدولة" ، فضلاً عن احتواء الهاتف المحمول على شعارات الحمله " لا والنبي ياعبدو " تحمل رمز المجلس المصري للتغيير .

ثالثاً:- ثبت بـ مطالعات ومشاهدات النيابة العامة :-

(١) مطبوعات من الصفحة الشخصية للمتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تضمنت إعلان اللجنة التحضيرية للمجلس المصري للتغيير عن تأسيسه ككيان سياسي كانت بدايته من خارج مصر بالتوازي مع داخليها تتمحور أهدافه حول إنهاء ما أسموه بحقبة الحكم العسكري في مصر على إن تكون البداية هي ملف من دعوهم بالمعتقلين مع الإشارة إلى تكوين كيان داخل ما أسموه بالمعتقلات يمثل المجلس ، والإعلان عن فتح باب عضويته ، مشاركة منشورات حملة لا والنبي ياعبدو ، وبيانات صادرة عن اللجنة المركزية للمجلس المصري للتغيير ، ومقال للمتهم بعنوان "لماذا قتلون الشيخ عاطف" اتهم فيه النظام القائم ووزير داخليته ومساعديه في قطاع السجون بالترتيب للقتل العمدى للمسجون مهدى عاكف بالإهمال الطبى المعتمد وسعيه لمحاكمتهم بذلك دولياً ، كما تضمنت الإعلان عن مواعيد حلقات "دعوة للتفكير" التي يقدمها المتهم بصفته سكرتير عام المجلس المصري للتغيير . . . منها حلقة بعنوان "ثورة للتغيير عندما يتحول العلم إلى واقع" - حول بدء فاعليات الحراك الثورى للمجلس والإعداد لثورة تغيير شاملة - كيف نجحت الوحدات الفرعية للمجلس فى إعادة روح الثورة للشارع - وما هي الخطوات القادمة وكيف يمكن إن نساهم جميعاً فى صنع ثورة للتغيير " ومقطع مصور ادعى فيه المتهم عبر موقع اليوتيوب الإلكتروني ضمن حلقات برنامج "دعوة للتفكير" إن حادثة الواحات وما أعقبها من إقالة رئيس أركان الجيش المصرى الفريق / محمود حجازى وبعض القيادات الشرطية لم يكن إصلاحاً لأخطاء حدثت وإنما كان فى إطار مخطط استراتيجي وتدبير من أنظمة مخابراتيه محترفيه لخلق حالة جديدة مؤسستى الجيش والشرطة ، وان وزير الداخلية اللواء / مجدى عبد الغفار كان صاحب دور فعال فى تنفيذه ، وان اختيار رئيس أركان

رئيس المحكمة

مشتملة على مقتضى

أمين السر

الحالى كان لعده صفات اهمها معاداته لثورة ٢٥ يناير وجماعة الإخوان ، وان القيادة السياسية لم تكترث بضحايا تلك الحادثه ، وانه تم التحفظ على رئيس الاركان المقال عقب دعوته لاجتماع قبيل صدور قرار اقالته ، التي كانت لعدة أسباب منها عدم رضاه للادارة الأمريكية وإسرائيل وال سعودية عن توليه بعض الملفات السياسية كونه مهندس العلاقة العسكرية المصرية الروسية وداعم لبعض الفصائل المقاومة بالمنطقة ورفضه سيناريyo الفوضى المخطط له وان يكون جزء منه ، وان تلك الإقالات تسببت فى انقسام داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وحضر المواطنين من إعادة إنتاج ما اسماه بالنظام العسكري من خلال الترجيح بين مرشحين ينتمون للمؤسسة العسكرية وصولاً لإنهاء ما اسمها بحقبة الحكم العسكري داخل البلد ، وعدم الانجراف خلف النظام القائم وسيناريyo هاته للتغاضى عما ادعاه من وهمية انجازاته وتدميره للاقتصاد وفشلـه السياسي وبيعـه للأرض ، وأنهى بإعلـان المجلس المصرى للتغيـير عن انطلاق حملـه للتـواصل مع ضباطـ وافرـادـ الجيش المصرى وـحتـ على دعمـها وكـذا مـقطعـ مـصـورـ آخرـ تـحدـثـ فـيـهـ المتـهمـ عـبـرـ قـنـاةـ الشـرقـ الفـضـائـيـةـ عنـ تـكـوـينـ كـيـانـ مـعـارـضـ جـدـيدـ تـنـظـيمـيـ تحتـ مـسـمىـ المـجـلـسـ المـصـرـىـ للـتـغـيـيرـ علىـ اـثـرـ اـدـعـائـهـ اـضـطـلاـعـ النـظـامـ القـائـمـ بـهـمـمـ العـقـلـيـةـ الجـمـاعـيـةـ لـلـمـعـارـضـةـ المـصـرـيـةـ بـالـقـتـلـ وـالـقـمـعـ وـالـتـصـفـيـةـ وـوـضـعـ الـمـوـاـطـنـيـنـ فـيـ ظـرـوفـ مـادـيـةـ وـمـعـنـوـيـةـ مـحـسـوبـهـ وـانـ قـوـامـ المـجـلـسـ المـصـرـىـ للـتـغـيـيرـ لـجـنـةـ مـرـكـزـيـةـ تـتـكـوـنـ مـنـ خـمـسـينـ عـضـوـ يـمـثـلـونـ النـوـاهـ الـأـوـلـىـ لـلـعـقـلـ الجـمـعـىـ الجـدـيدـ لـلـمـعـارـضـةـ المـصـرـيـةـ ،ـ لـهـ أدـوـاتـ اـحـتـرـافـيـةـ وـإـعـلـامـيـةـ وـمـرـكـزـ لـلـدـرـاسـاتـ وـلـجـنـةـ قـانـونـيـهـ دـولـيـةـ ،ـ يـعـمـلـ بـأـسـلـوبـ إـدـارـةـ التـغـيـيرـ وـلـاـ يـعـلـنـ عـنـ كـافـةـ نـشـاطـاتـهـ بـتـقـاصـيلـهاـ ،ـ وـلـهـ أـهـدـافـ زـمـنـيـهـ مـحدـدةـ وـصـوـلـاـ لـإـنـهـاءـ ماـ اـسـمـاهـ بـحـقـبـةـ الـحـكـمـ الـعـسـكـرـيـ فـيـ الـبـلـادـ وـيـضـمـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الشـبابـ وـالـمـفـكـرـيـنـ وـالـنـشـطـاءـ السـيـاسـيـيـنـ .ـ .ـ .ـ ،ـ تـتـمـثـلـ إـلـيـهـ اـسـتـقـطـابـهـمـ فـيـ وـجـودـ قـدـرـةـ عـلـىـ التـاثـيرـ وـانـ يـكـوـنـواـ أـصـحـابـ سـجـلـاتـ شـخـصـيـةـ نـاجـحةـ لـمـ يـسـتـهـلـكـواـ سـيـاسـيـاـ وـانـ يـرـشـحـ الرـاغـبـ فـيـ اـنـضـمامـ مـنـ عـضـوـ بـالـلـجـنـةـ الـمـرـكـزـيـةـ بـالـمـجـلـسـ وـمـوـافـقـهـ عـضـوـيـنـ اـخـرـيـنـ عـلـيـهـ وـدـرـاسـةـ مـلـفـهـ بـصـورـةـ مـحـتـرفـهـ بـمـعـرـفـةـ قـسـمـ الـاستـقـطـابـ بـالـمـجـلـسـ وـصـوـلـاـ لـإـجـرـاءـ مـقـابـلـاتـ شـخـصـيـةـ مـعـهـ ،ـ وـيـعـتـمـدـ الـمـجـلـسـ الـأـعـلـىـ الـيـاتـ دـولـيـهـ تـتـمـثـلـ فـيـ خـلـخـةـ الـنـظـامـ مـنـ خـلـالـ التـعـاملـ مـعـ الـدـوـلـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـأـجـنبـيـةـ ،ـ وـدـاخـلـيـةـ مـنـ خـلـالـ الـنـقـابـاتـ الـعـمـالـيـةـ وـالـمـهـنـيـةـ وـالـطـلـبـةـ ،ـ وـانـ أـهـمـ مـلـفـاتـ الـمـجـلـسـ

رئيس المحكمة

صـفـرـ سـمـنـونـ لـقـبـلـ

أمين السر

بالمراحلية الحالية هو ملف من دعاهم بالمعتقلين والذي انشأ بصدده وحدة داخل السجون لإمداده بالمعلومات ، وان للمجلس بعد اقتصادي يتمثل في استقطاب أعضاء بالمؤسسات الاقتصادية الدولية وأشار إلى إن المتهم الثاني / محمد عبد العزيز محمد شوبير عضو اللجنة المركزية ومسئول ملف الازمه بالمجلس .

(٢) مطبوعات من الصفحة الشخصية للمتهم الثاني / محمد عبد العزيز محمد شوبير على موقع التواصل الإجتماعي "فيسبوك" تضمنت منشور تناول فيه المتهم بعض الامور التنظيمية والإدارية بالمجلس المصري للتغيير بصفته عضوا به ، ومشاركة لمنشور حمله " لا والنبى ياعبدو " ودعوه بالترويج لها .

(٣) مطبوعات من الصفحة الشخصية للمتهم الثالث / هشام كامل عبد الحكيم إسماعيل على موقع التواصل الإجتماعي "فيسبوك" تضمنت صورة جمعته بالمتهمين الخامس عشر / توفيق على على حسن ، الثامن والعشرين / مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي مقرئه بشعار المجلس المصري للتغيير بمناسبة بدء فاعليات الدورة الأولى في فن إدارة التغيير التي شارك فيها أعضاء من اللجنة المركزية بالمجلس مع الإشارة إلى إن هذه الدورات تعتبر أحد اهم ادوات المجلس في اعداد جيل قادر على إحداث التغيير وان لجنة التدريب والتطوير بالمجلس ستثبت بعض من تلك المحاضرات على صفحة المجلس الالكترونية .

(٤) مقطع مصور يحمل شعار المجلس المصري للتغيير ادعى فيه المتهم الرابع / عماد محمد السيد عامر البشيري - بصفته نائب سكرتير المجلس - عبر برنامج "باختصار" الذي يقدمه بإحدى القنوات الفضائية تعليقا على واقعة محاولة اغتيال وزير الدفاع والداخلية بمطار العريش .. تخطيط القيادة السياسية لتلك الواقعة في محاولة للتخلص من اسماه رموز انقلاب ٢٠١٣/٧/٣ ليتصدر المشهد ، وهزلية الانتخابات الرئاسية التي تخلص فيها السياسي من خصومة ذكر منهم الفريق احمد شفيق بوضعه تحت الإقامة الجبرية واللواء / احمد قنصوة المقصى بسجنه ، والتحذير إن من يترشح في تلك الانتخابات يساهم في تزكية شرعية ما اسماه بالانقلاب ، وادعائه بسعى البرلمان المصري لسن قانون لمنع الزيارة عن متهمي قضایا الإرهاب بالسجون وقانون آخر يسقط الجنسية عن المعارضين السياسيين

٥) مطبوعات من الصفحة الشخصية للمتهم الخامس / محمد احمد عبد الفتاح المتولى على موقع التواصل الإجتماعى "فيس بوك" تضمنت دعوته للانضمام إلى المجلس المصرى للتغيير الداعى لانهاء ما اسمها بحقبة الحكم العسكرى بالبلاد مقرنه بالفيديو التعريفى للمجلس .

٦) مطبوعات من الصفحة الشخصية للمتهم السادس / هانى عوض محمد على على موقع التواصل الإجتماعى "فيس بوك" تضمنت تأييده تأسيس المجلس المصرى للتغيير ككيان جديد مناهض لما اسمه بحكم العسكر ، والتعريف به وبأغراضه الداعية لانهاء ما اسمها بحقبة الحكم العسكرى بالبلاد، والصفات المشروطة توافرها بأعضاء المجلس ، مشاركة منشور للمتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلى محمد العطار عن سعى المجلس لاستخدام السياسة الدولية بطريقة مختلفة لخلخلة الوضع الراهن داخل البلاد، وصورة شخصية للمتهم مقرنه بشعار المجلس ، واخرى للمتهم السابع عشر / محمد احمد حافظ احمد بصفته رئيس اللجنة الفنية ومسئول ملف سد النهضة باللجنة المركزية للمجلس المصرى للتغيير ، كذا مشاركة صورة لبعض الأشخاص معلقاً عليها من المتهم "لقاء الأصدقاء الاعزاء بأعضاء من مجلس الشيوخ الامريكي ٠٠ موفقين "

٧) احتواء الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم السابع / محمد عبد الله محمد عبد الله على محادثة نصية عبر احد برامج التواصل الإجتماعى جمعته بالمتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلى محمد العطار وتضمنت طلب المتهم من محدثه متابعة النشر على الصفحة الرسمية للمجلس المصرى للتغيير على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" وتأكيد محدثه بان المتهمه الخامسة والعشرين / نبيهه محمد عوض محمد الصغير تبادر ذلك النشر ، وتفعيل بعض تعليمات الأمن والسلامة الخاصة بأعضاء اللجنة المركزية للمجلس المصرى للتغيير التي تمثلت في التزام كل عضو بالتعامل داخل المجلس بحساب مستعار على صفحات موقع التواصل الإجتماعى "الفيس بوك" يحمل اسمها وصورة وهميين ويلتزم بذلك أعضاء المجلس الذين يتربدون على مصر حتى الان ، ولا يتم التصريح بالاسم الحقيقي للعضو تحت اي ظرف إلا السكرتير العام للمجلس ولمدير لجنة الامن العام فقط وإذا تطلب الأمر إن يتعارف أعضاء اللجنة المختصبه تحت اي ظرف فسيكون هذا القرار راجع للسكرتير العام فقط ولا يتم التسجيل على اي مجموعة ببرنامج الاتصال "واتس اب" ولا يوجد تعامل داخل المجلس

رئيس المحكمة
مختار سعيد شعبان

أمين السر
محمد إبراهيم

إلا عن طريق مجموعات موقع التواصل الاجتماعي " الفيس بوك " فقط ويختفي بأرقام هو اتف الأعضاء مع السكرتير العام ومسئولي لجنة الأمن العام فقط ، ولا تتم مناقشة الأسماء الحقيقة أو العناوين أو أيه معلومات خاصة بين الأعضاء داخل مصر نهائيا ، وإذا ما لوحظ محاولة اي عضو الحصول على معلومات خاصة من عضو آخر يجب إبلاغ مسئول لجنة الأمن العام فورا ، ولا تتم مناقشة أيه معلومات أو اقتراحات خاصة لحراس الأرض إلا داخل لجنة الحراس فقط ، وانه غير مسموح بايه مقابلات بين أعضاء اللجنة المركزية داخل مصر تحت اي ظرف بدون تصريح مباشر من السكرتير العام وعند إعلان الكود " صفر " في اي وقت عن طريق السكرتير العام أو مسئولي لجنه الامن العام يحظر النشر على الصفحات الخاصة بالأعضاء وايقاف جميع المناقشات عبر كافة المجموعات الالكترونية وقصر التواصل مع السكرتير العام ومسئولي لجنه الامن العام فقط حتى أعاده إعلان الحاله إلى كود " اورنج " مره أخرى ويلتزم جميع الاعضاء داخل مصر بان تكون صفحاتهم الشخصية لا تحوى منشورات سياسية قويه ولا منشورات تربطهم بالمجلس باى صوره وان يحاولوا في الفترة القادمه وضع منشورات تمويهيه على الصفحات من وقت لآخر وعدم قيام العضو على فتحه الشخصية أو المستعاره بنشر ثمة مشاركات لايه تطبيقات تبين تحركاته أو اماكن تواجده ، كما تطرقا في محادثهما إلى بعض أسماء اعضاء اللجنة المركزية بالمجلس المصري للتغيير منهم المتهمان السادس / هاني عوض محمد على التاسع / سعيد إمام إمام حشاد واضطلاعهما بنشر المشاركات عبر الصفحة الرسمية للمجلس على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك ، كما احتوى الهاتف المضبوط بحوزه المتهم على محادثه نصيه جرت فيما بينه وبين المتهم الخامس والعشرين تطرقا خلالها إلى ضبط الاجهزه الامنيه لبعض اعضاء المجلس المصري للتغيير وعرضهم على سلطات التحقيق ذكر منهم المتهمين التاسع ، الثاني عشر / مجدي محمد محمد عماره وقيام بعض اعضاء المجلس باستخدام حسابات وهيميه لتألفي رصدتهم التكرونيا وحذف كافة منشوراتهم المتعلقة بالمجلس المصري للتغيير .

أمين السر

رئيس المحكمة
معتز سعد الدين



(٨) مطبوعات من الصحف الشخصية للمتهم الثامن/ صالح رضا صالح احمد على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تضمنت منشور بعنوان "المجلس المصري للتغيير" اللجنة المركزية - المهندس صالح رضا - نحن صناع التغيير بل نحن صناع المستقبل كيف يمكنك إن تعرفنا " ضمن التعريف بالمجلس وأغراضه بعبارات منها "نحن مجموعة من أبناء مصر المحترفين المتخصصين المخلصين في الداخل أو الخارج في أكثر من خمسة عشر دولة حول العالم" شهدنا على اغتصاب بلادنا وقتل شبابنا واعتقال احرارنا وما آل إليه حال بلادنا من فقر وجهل ومرض ونزع للهويه وتقييد في الماء والارض وانعرض وقتل للعقل الجماعي للمجتمع وخيانه الواجب وتدمير الجيش وقهر المصريين فاجتمعنا من ادنى الأرض واقصاها لتصنع تغييرا عاجلا غير اجل ونشر آخر بعنوان

"لماذا يفشل التغيير في مصر - مشروع تطبيقى مقدم ضمن فاعليات دوره في أداره التغيير" بمشاركة المتهم بصفته نائب السكرتير العام عضو اللجنة المركزية المجلس المصري للتغيير "

(٩) مطبوعات من الصحف الشخصية للمتهم الثاني عشر / مجدي محمد محمد عماره على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تضمنت دعوه للانضمام إلى المجلس المصري للتغيير وما يفيد قبول المتهم الأول اضافته لصفحة المجلس الالكترونية وتضامنته مع حمله " لا والنبي يا عبدو " ومشاركة بعض منشوراتها منها منشور مدون بع عبارات منها " لا والنبي يا عبدو سبب للشعب ارضه " دا كفایه نشف النيل وفرط في تيران وصنافير . . كفايه الدم في اديك وتوريط الجيش حواليك ودخلت الإرهاب على عنيك . . " ونشر آخر مدون به " سرقوا ثورتنا وقتلوا شبابنا وحرقوا جثثهم وسجنوا الرجال واغتصبوا النساء ورملوا النساء ويتموا الاولاد ونهبوا الثروات ودمروا الاقتصاد وفرطوا في الأرض ووتذلوا عن حقوق الغاز وفقرروا الفقير واغنووا الغنى وسرقو الاثار متى تكون الفاعل وليس المفعول به . . اللهم ثوره " ونشر ثالث مدون به عبارات منها " التعذيب والقمع والخطف والاغتصاب تزيد معدلاته يوميا في مصر اصبحت الخيانه وبيع الأرض والعرض هي الوطنية

رئيس المحكمة
صطفى جابر

أمين السر
محمد عبد العزiz

ومقاومته هي الخيانة والفساد .. جيش مصر وشركتها أصبحوا مرتزقة - يتم بيع الأرضى بابخس الثمان للاجانب - فمصر تستخدم مواردها وجيشها وشرطتها لمن يدفع أذناره .. الآثار يتم سرقتها من مصر تحت مرئى ومسمع النظام فلا بد من العمل اجتماعى المنظم الممنهج "

(١٠) مطبوعات من الصحف الشخصية للمتهم الرابع عشر / نعمان السيد محمد بخيت على موقع التواصل الاجتماعى "فيسبوك" تضمنت دعوته للانضمام إلى المجلس المصري للتغيير لانهاء ما اسمها بحقبة الحكم العسكرى بالبلاد مقتربه بالفيديو التعريفى للمجلس ومشاركه لمنشور "حمله لا والنبي يا عبدو"

(١١) مطبوعات من الصحف الشخصية للمتهم السابع عشر / محمد احمد حافظ احمد على موقع التواصل الاجتماعى "فيسبوك" تضمنت منشور عن تأسيس المجلس المصري للتغيير الداعى لانهاء ما أسماء بالحكم العسكرى في مصر ومرفق به صوره شخصيه للمتهم تحمل شعار المجلس : وكذا مشاركه لمنشور حمله " لا والنبي يا عبدو " وصور لملصقاتها بالاماكن العامة "

(١٢) احتواء الصحف الشخصية للمتهم التاسعه عشر / غاده محمد نجيب شيخ جميل صابونى على موقع التواصل الاجتماعى على منشور معنون " لشرفاء الجيش والشرطه احدث " تضمن عبارات منها " إن العنف والظلم والبطش وغياب العدل هو إلا رهاب بعينه ارهاب الدوله بكل مؤسساتها ضد جيل ثار ورفض الاستبعاد ، دوله تحارب جيل اعزل في الجامعات تقتلهم في الشوارع تقتلهم في مائنات الكوره - فلا تلوموا الشباب إن هو حاول القصاص بيده فالشباب مرروا على محاككم مرات عديدة فلم ينالوا إلا الظلم فالجاني براءه والمجني عليه خلف القضايا ماذا إذا قرر الشباب إن تمروا انتم بمحاكمهم اتریدون تكرار مشهد الحرب الاهليه بسيناء في ربوع مصر كلها او قعوا قتل المدنيين تبرؤا من قادتكم ينجوا الجميع ويتوقف نزيف الدم " ومنشور آخر بعنوان " تقنين نزع ملكيته العقارات من أجل المنفعه العامة ؟" تضمن عبارات منها " تقنين السرقة والاستيلاء على أملاك المصريين ، الناس تتغرب وتشقى وبعد كده يسرق شقى عمر هم بالقانون " وصوره للافته

مدون بها " عسكر = خراب " وآخرى مدون عليها " عسكر خونه " وثاتته تحمل شعار المجلس المصرى للتغيير كما طالعت النيابه العامة مقطع مصور ادعى فيه المتهمه عبر قناته مكملين القضائيه تصفيه الامن المصرى للشباب المختفين قسريا انقاضا لحادث الواحات وكذب بيانات وزاره الداخلية عن اعداد الضحايا ضباط وافراد الشرطة بتلك الحادثه متلما كانت في قضيه مقتل الايطالي ريجينى - ومقطع مصور آخر تحدثت فيه المتهمه عبر احدى القنوات الفضائيه عن تدوينه لها عبر برنامج توبيتر للتواصل الاجتماعى بعنوان " الدين الله والتعذيب والقتل للجميع فكنا في المظلوميه مصرىين " وادعائها إن النظم القائم يتعامل بديكتاتوريه وقمع شديد وانه عائد لينتقم من الشعب المصرى وكل من شارك بثوره ٢٥ يناير وللتكميل بالمعارضين ومقطع مصور ثالث ادعى فيه المتهمه عبر قناته الشرق الفضائيه إن ما يحدث في سيناء عباره عن حرب اهلية حقيقه يتخللها هدم قوات النظم للمنازل وسطهم للنساء واعتقالات عشوائيه وتهجير المواطنين وان مظاهرات طلاب الجامعات يستخدم في فضها قوات عاليه التدريب وأسلحه متتطوره واستمرار الحراك الثورى بالشارع المصرى في ظل تخويفات من بطش قوات الامن . وانه يوجد تفكك وانقسامات بصفوف الجيش المصرى وفشل الاجهزه الامنيه في مواجهه الارهاب ودعوتها المواطنين للمشاركه في التجمهرات المناهضه لنظام الحكم القائم بالبلاد ومقطع مصور رابع ادعى فيه المتهمه عبر قنال الشرق الفضائيه إن البلاد يحكمها عصابه تتولى بن القوانين لتحقيق مصالحهم الشخصية وعن وجود مؤامره ضد الرئيس المعزول محمد مرسي وان النائب العام تامر فنى محاكمته . وان حركه تمرد انشائها المخابرات العامة للاطاحه بنظام الاخوان .

(١٣) مقطع مصور ادعى فيه المتهم العشرين / هشام محمد عبد الدايم محمد عبد الله عبر قناته الشرق الفضائيه تسليم السيسى جزيرتى تيران وصنافير للمملكه العربيه السعوديه وتوافق البرلمان المصرى في بيعها . ودعى فيه المواطنين للمشارقه في التجمهرات المناهضه لنظام الحكم القائم بالبلاد ومقطع آخر زعم فيه المتهم عبر ذات القناته موافقة الحكومه المصريه على بناء سجن مركزى بمحافظه دمياط لاعتقال الشباب . والحكم

على فتاتين بالسجن ثلاث سنوات لحديثهما عن غلاء الاسعار وان المستشفىات الحكومية بها عجز في ادوية السرطان وان السيسى لجأ في حل ازمة الزياده السكانية للتصفيه وقتل المعتقلين ومقطع ثالث ادعى فيه المتهم عبر ذات القناه إن مصر يحكمها محتلين يستولون على اراض وممتلكات الاهالى بمنطقى الوراق والضبعه بدون وجه حق وانتقاده صمت الشعب المصري إزاء تلك الممارسات وبيع الحكومة للوحدات بمشروع الإسكان المتوسط التابع لصندوق تحيا مصر لعده اشخاص وتغيير النظام القائم لعقيده الجيش المصري ومقطع رابع ادعى فيه المتهم عبر قناه التقرير الالكترونيه تحول مصر لجمهوريه جنرالات الجيش العربية ودعا فيه المواطنين لاسقاط ما أسماه بحكم العسكر .

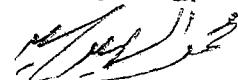
(١٤) احتواء الصفحة الشخصية للمتهم الحادى والعشرين / عمر عبد الواحد محمد عبد الواحد الشال على موقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك " على صور تحمل شعارات تدعو لإسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد .

(١٥) احتواء الصفحة الشخصية للمتهم الثاني والعشرين / عيد محمود سليمان محمد - وشهرته عيد المرزوقي - على موقع التواصل الاجتماعي على منشور ادعى فيه أن النظام القائم يشن حربه في سيناء بزعم مكافحة الإرهاب حتى يكتمل بناء سد النهضة بأثيوبيا بلا معوقات ، ومنشور آخر زعم فيه أن سكان سيناء العاديين يتم التكيل بهم يومياً في ظل الحرب التي يشنها النظام القائم بذريعة مواجهة الإرهاب بصورة مدون بها عباره " أمbarح الجيش المصري قتل طفلين من أهل العريش وهم بيوزعوا الدقيق في الصورة المذهلة المعتادة المكذبة بالبشر للحصول على قوت يومهم " كما طالعت النيابة العامة عبر موقع اليوتيوب الالكتروني مقطع مصور ادعى فيه المتهم عبر قناة الجزيرة الفضائية قيام الجيش المصري بتصفية ٩٠٪ من المدنيين بسيناء غالبيتهم من الأطفال والنساء كما هو شأن المعتقلين ، وان ردود فعل الجيش المصري على هجمات العناصر الإرهابية تكون بصورة عشوائية وانتقامية ضد المدنيين . ومقطع مصور آخر ادعى فيه المتهم عبر قناة الجزيرة الفضائية متاجرة الجيش المصري بالإرهاب في سيناء ، وان مذبحة رفح الثانية جاءت للتغطية على فض اعتصامي رابعة والنهضة ، وان جميع وقائع التفجيرات مصطنعة

ومنطقة بأحداث سياسية ، وأنه تم تسليم خدمة الاتصالات بمنطقة سيناء لشبكات إسرائيلية ، ومقطع مصور ثالث زعم فيه المتهم عبر قناة الجزيرة الفضائية اعتقال وتصفية عدد كبير من المعتقلين بسيناء ، وأن منطقة الأمل في سيناء محاصرة بالكامل ويمنع دخول سيارات المياه إليها ، وأن ما يحدث في ربه والشيخ زويد أشبه ما يكون بتطهير عرفي ٠٠ ، وان قبائل سيناء يتعاملون معاملة الأعداء ٠٠ وان الدولة تبيح فيهم كيما شاء ، وأنهم محاصرون في مناطقهم لإجبارهم على مغادرة سيناء ، ومقطع مصور رابع ادعى فيه المتهم عبر قناة الجزيرة الفضائية تضحية الجيش المصري بكل من تعاون معه في سيناء ، وقصف الطائرات الحربية الإسرائيلية - بدون طيار - للتجمعات السكنية بمنطقة التوامة بشمال سيناء ما أسفر عن مقتل مواطنين أبرياء وتبنى الجيش المصري في بياناته تلك العمليات ٠٠ فضلاً عن ما اسمها بعمليات التهجير القسري للمواطنين من سيناء ، وان الارتكازات الأمنية في سيناء تطلق النيران بطريقة عشوائية على المواطنين مما أسفر عن مقتل أحد مشايخ الطرق الصوفية وإصابة آخرين ، ومقطع مصور خامس ادعى فيه المتهم عبر قناة الجزيرة الفضائية قيام الجيش المصري بتهجير سكان سيناء قسرياً عن طريق التطبيق عليهم في تنقلاتهم واتصالاتهم وخلق منطقة عازلة وأحكام الخناق على قطاع عزة . وأنه لا يسمح للجمعيات الخيرية بمساعدة الأسر المنكوبة وإلا لفقت لهم دعم الإرهاب ٠٠ ، وان الجيش المصري تسبب في تدمير قرى بأكملها في سيناء وتشريد أهلها ٠٠ كما دمر أبار المياه الوحيدة للمنطقة الشرقية من سيناء وفق خطة ممنهجة ومرتبة لما اسمه بالتهجير القسري ٠٠ ، وأن المقصود من زرع العبوات المتفجرة بالإحياء السكنية أن يتولى الجيش بعد ذلك تهجير سكانها .

(١٦) مطبوعات من الصفحة الشخصية للمتهم الرابع والعشرين / هشام أحمد على أحمد - وشهرته هشام الجندي - على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تضمنت منشور عن تأسيس المجلس المصري للتغيير الداعي لإنها ما اسمها بحقيقة الحكم العسكري التي أدعى سيطرتها على مقدرات البلاد سياسياً واقتصادياً وكانت سبباً فيما وصفها بمعاناة الشعب المصري ، كما تضمنت صورة شخصية للمتهم مقترنة بشعار المجلس . ومشاركة لمنشور حملة " ولا ولنبي يا عبدو " .

رئيس المحكمة
مختار سعيد هاشم

أمين السر


١٧) مطبوعات من الصفحة الشخصية للمتهم الخامسة والعشرين / نبيه محمد عوض محمد الصغير على موقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك " أكدت عضويتها باللجنة المركزية للمجلس المصري للتغيير ، كما تضمنت صورة شخصية لها مقترنة بشعار المجلس والإعلان عن انطلاق ما أسمته الحراك الثوري بمحافظات مصر ، ونشرت تعريفياً بشخص المتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار بصفته السكرتير العام للمجلس المصري للتغيير .

١٨) مطبوعات من الصفحة الشخصية للمتهم الثامن والعشرين مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك أكدت عضويته بالمجلس المصري للتغيير الداعلي لانهاء ما اسمها بحقبة الحكم العسكري والذي ادعى احتلاله للبلاد أرضاً وشعباً وثروات ، ومشاركة صورة شخصية للمتهم بصفته عضواً بمكتب السكرتير العام للمجلس المصري للتغيير مقترنة بشعار المجلس ، ونشرت ضمن الدعوى للانضمام إلى المجلس المصري للتغيير مع الإعلان عن فتح باب العضوية بالمجلس للمرحلة الثانية لجميع اللجان المتخصصة والوحدات الفرعية ، والإشارة إلى تشكيل لجنة الثقافة والفنون داخل المجلس من أجل صناعة فن محترف يدعن منظومة التغيير التي يتبعها المجلس ويعمل على تفعيلها . وتقديم مقطع صوتي مصور بعنوان " فرعون " يحكى ما وصفه بالواقع الأليم الذي تعيشه مصر في ظل ما اسماه بالحكم العسكري المستبد منذ عقود طويلة . ودعوة العامة للتواصل عن طريق الرسائل الخاصة لصفحة المجلس الالكترونية بتقديم أعمال فنية تتماشى مع رسالة التغيير لكي يتولى المجلس إنتاجها وتوزيعها مستخدماً أحدث الوسائل الفنية ، كما تضمنت مشاركة منشور " حملة لا والنبي يا عبدو " ضمن فعاليات المجلس المصري للتغيير والحراك الميداني ، ومقال بعنوان " الأهداف والناتج " حوى تقريراً عن فحوى المحادثات مع الجانب الأمريكي يوم ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ وما قام المتهم بعرضه على الإدارة الأمريكية من موضوعات منها ، - المطالبة بوقف دعم النظام القائم بالبلاد مادياً وعسكرياً وإصدار مذكرات اعتقال لرموزه حال دخولهم أمريكاً ومحاكمتهم لادعائه تورطهم في جرائم قتل خارج إطار القانون وعمليات اختفاء فسراً وإرغام ذوى الضحايا بالتوقيع على الانتحار بشهادات وفاة ذويهم للإفراج عن جثامينهم ، وعمليات

تعذيب ممنهجة مع شرح بعض وسائلها البشعة داخل المعتقلات وأقسام الشرطة، وأحكام إعدام جماعية ظالمة بعدمحاكمات صورية ، وإهمال معتقلي الرأي طبياً ، وإذكاء الفتنة الطائفية ، وتفجير الكنائس ، والتشكيك في مصداقية تقارير أجهزة النظام القمعية التي تتكر كذباً ارتكابها لهذه الجرائم ، وأشار بنهاية المنشور دور المتهمة الثامنة عشر / مايسة محمود زكي عبد اللطيف في إمداده بتقرير عن الانتهاكات المزعومة للنظام القائم بملف حقوق الإنسان والتعذيب والاخفاء القسري ، ومرفق صور فوتوغرافية من واقع تلك المجتمعات .

(١٩) مطبوعات من الصفحة الرسمية للمجلس المصري للتغيير على موقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك " تحمل شعار نحن " صناع التغيير بل نحن صناع المستقبل " تضمنت الآتي :

انه تم تأسيس المجلس المصري للتغيير استجابة للحاجة الملحة والأكيدة لبناء جيل جديد من المعارضة المصرية .. جيل مختلف وفاعل ومحترف قادر على صنع التغيير المطلوب وعلى إنهاء ما أسمى بحقبة الحكم العسكري بادعاء سيطرته على مقدرات مصر لعقود طويلة ما جرف البلاد سياسياً وأقتصادياً وتسبب في معاناة الشعب المصري أشد معاناة .. جيل يجمع العقول والمتخصصين والعلماء والنابهين وأصحاب الفكر والثوار القادرين على صنع تغيير محترف وإدارته في الداخل والخارج .. جيل منظم يعمل تحت هيكل محترف .. جيل يتبنى مفهوم الآيات واستراتيجيات وقواعد صناعة التغيير العلمية المتعارف عليها دولياً كأساس مركزي لكل أعماله .. ويمثل المجلس المصري للتغيير لجنة مركزية ممثلة في خمسين عضواً عاملًا وت تكون تلك اللجنة من خمس وحدات محلية ودولية تتبعها ذات ذات سياسة مرسومة وآليات معينة وتوافق بأساليب ووسائل محترفة ومتخصصة مع حكومات وشعوب العالم ومع المؤسسات المصرية المعنية بهدف تدوير قضية رفض ما أسمى بالحكم العسكري لمصر وإسقاط شرعنته ومحاكمة رموزه وبناء جسور قوية مع الدول والمؤسسات المؤثرة في صناعة القرار في المحفل الدولي .. كما يمثل المجلس محركاً ثورياً بمفهوم معدل وجيد لتحريك الكتلة الحرجة في المجتمع المصري بهدف الوصول لما أسمى بالحالة الثورية المؤثرة على مستوى القطاعات المختلفة وذلك

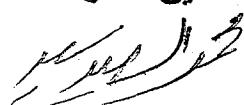
بالعمل على محاور محددة مع النقابات العمالية والمهنية ومع طلاب الجامعات ومع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في الداخل والخارج .

تصريح رسمي صادر عن مكتب السكرتير العام للمجلس المصري للتغيير بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٦ تضمن التأكيد على أن المجلس ينتهج سياسة دولية تتمثل في التواصل الرسمي الموثق والدوري مع الدول ذات العلاقة بالحالة المصرية بهدف توضيح المواقف الرسمية للمجلس من النظام المصري وما ادعاه من جرائم ارتكبها ذلك النظام من فبركة المستنادات والتورط في حالات قتل واختفاء فسرى وجرائم ترقى لمستوى جرائم حرب .

بيان صادر عن اللجنة المركزية للمجلس المصري للتغيير تضمن الادعاء بأن البلاد تمر بما وصفه حقبة مظلمة من تاريخها لسيطرة ما اسمه النظام النقابي على مقدار شعبها الحياتية والسياسية حتى بات المواطنون لا يجدون قوت يومهم ولا يأمنون على أنفسهم ولا على ذويهم بطش من دعوهم زيانة النظام وعصابته .. وتعهدهم داخل المجلس المصري للتغيير على بذل الجهد من أجل إنهاء ما أسماه حقبة الحكم العسكري والإعلان رسمياً عن انطلاق فعاليات حمله المجلس للمطالبة بإسقاط ما أسموه النظام العسكري والانقلابي في مصر .. وتشمل هذه الحملة العديد من النشاطات السياسية والثورية المفاجئة وتحمل عنوان " لا والنبي يا عبدو " وتواصل وحدات المجلس الفرعية في جميع أنحاء مصر مع عموم الشعب وتوزيع ملصقات ومنشورات الحملة داعية الشعب المصري للانتفاضة والثورة من أجل الإعداد لما أسماه بيوم الخلاص .

منشور حملة " لا والنبي يا عbedo " الذي يحمل شعار المجلس - المجلس المصري للتغيير وتضمن هدف الحملة الرئيسي المتمثل في إنهاء ما أسماه حقبة الحكم العسكري في مصر لعدة أسباب منها ، " الناس مش لاقيه تأكل ، والجنيه مباقاش له قيمة ، وللناس بتموت كل يوم في المواصلات والعبارات والكمائن والبيوت ، وتوحش الشرطة وجشعها وفساد أفرادها ، والجيش اللي عقیدته بتروح وجبه اللي بيضيع من قلوب المصريين كل يوم ، ومفيش تعليم ولا صحة ولا شغل ولا أمن ولا حتى أكل ، ومياه النيل اللي ضاعت والجماعة اللي على الأبواب ، والإرهاب اللي انتشر ، وسيناء اللي بتضيع ، وتيران وصنافير اللي بتسلم لإسرائيل ، وآلاف المعتقلين والشهداء اللي بيختفوا كل يوم ،

رئيس المحكمة
مختار سلطني جعفر

أمين التحرير


و والإعلام الفاسد والبرلمان المضروب والحكومات الفاشلة ، والمشاريع الوهمية .. .
و المنشور مذيل بفراغات التوقيع والاسم والرقم القومي . ومرفق صور لنسخ من ذلك
المنشور معده للتوزيع وأخرى لملصقاتها بالأماكن العامة ووسائل النقل .

٢٠ - احتواء الصفحة الالكترونية المسماه " المجلس المصري للتغيير " عبر موقع

التواصل الاجتماعي " فيس بوك " على الآتى :

منشور تضمن " انه في إطار حملة لا والنبي يا عدو - الشرارة الأولى لثورة
التغيير .. لجنة الطاقة والمياه بالمجلس المصري للتغيير ثبت علمياً كذب تصريحات
النظام الانقلابي حول تحطيم مياه البحر لتعويض نقص مياه النيل الناتجة عن كارثة سد
النهضة والتي ستؤدي بمصر للمجاعة والعطش .

صور لشعار حملة " ولا والنبي يا عدو " بدون بعضها عبارات " سد النهضة
لتعطيش مصر ، الآلاف يتزاحمون على مكاتب تضامن المنيا طلباً لشهادة الفقر - مش
عاوزينك عشان الفقرا مش عارفين يعيشوا ، عام الجنيه ونط الدولار كل حاجة جالها
سعار " تحمل جميعها شعار المجلس المصري للتغيير ، وصور أخرى لمنسوخات المنشور
وملصقات الحملة بالأماكن العامة .

منشور بعنوان " حصاد السنوات العجاف - بقلم المواطن المصري - عضو اللجنة
المركزية للمجلس المصري للتغيير - تضمن عبارات منها " أن حركة تمرد التي صنعتها
المخابرات العسكرية من شباب الدولة العميقة هدفت لإسقاط أول رئيس مدني منتخب
وإرضاء الجيش ووزير الدفاع الطامع لمقاييس الحكم وفقاً لخطة تل أبيب المرسومة " .
وسرعان ما ظهر السيسي على حقيقته بعد أن وصل لهدفه وبدا كمصاص دماء يعيش
على قوت المصريين وكانت البداية عندما سرق مدخلات الشعب وأوهامهم بعمل مشروع
قومي " تفريغه قناة السويس " ما حقق إلا الخسارة تلو الأخرى .. وان الديون الخارجية
لمصر تخطت حاجز ال ١٠٠ مليار دولار أما الديون الداخلية فصارت بمليارات الجنية .
وصار طبع النقود هو الحل السحري لدفع الرواتب وتسخير أمور الدولة .. .

منشور منسوب للمتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار تضمن
عبارات منها " أن ما حدث مع المستشار هشام جنينة وقبله مع الفريق عنان .. يدل على

رئيس المحكمة

صقر صدقي هشام ع

أمين السر

إننا نواجه تغييراً خطيراً في معايير الاستقرار الأمني والسياسي في مصر .. فالأعمال المتطرفة تؤدي لنتائج متطرفة والضغط على الجميع سيؤدي للانفجار والانتخابات التي يسودها التمع وتختضنها الدماء لا تفرز إلا البلاء ..

منشور بعنوان "تصريح رسمي في ٣٠ يناير ٢٠١٨ المجلس المصري ومسرحية الانتخابات تضمن الخطة التي وضعها المجلس المصري للتغيير لمواجهة الانتخابات الرئاسية والتي تم بناؤها على محورين الأول الدفع بمرشح مدني قوى لتقديم صورة مختلفة للدولة المدنية الحديثة للشعب المصري ولل المجتمع الدولي ولإثبات أن مصر من ممكن أن تدار بحكومة مدنية .. وثانيهما هو الانسحاب مما وصفوه بالمسرحية الانتخابية ببيان رسمي في ذكرى جمعة الغضب ٢ يناير مع إطلاق موقع رسمي لجمع توقيعات تطالب بتغيير ما أسموه الحكم العسكري في مصر ليكون هو الجزء الفاعل من الخطة لمواجهة ادعاء النظام بأن غالبية المصريين مؤيدون له .. والإشارة إلى أنه تم العمل على ذلك الجزء من الخطة منذ فترة طويلة .. وتجديد الدعوة للمشاركة في هذا التصويب للوصول للرقم المطلوب وهو ٤٠٠ ألف توقيع ، وأنهم داخل المجلس المصري للتغيير ينتهيون منهجاً استراتيجياً مختلفاً ويضعون خططاً غير معلنة يكون لها بالغ الأثر وحربيصون على إعادة هيكلة اللجنة المركزية كل فترة لضمان تعظيم دور الشباب بها كونهم محرك وأساس عملية التغيير ..

منشور بعنوان "قوائم الإرهاب والشرف في دولة الشيطان والخرف" منسوب للمتهم الأول وتتضمن عبارات منها "أن مصر بانت دولته براها العالم المتحضر بأسره كدولة رجعية ديكتاتورية قمعية فاشية تتصدر قوائم الفقر والفساد والتعذيب وغياب الحقوق والحرريات وتتدنى قوائم العلم والتعليم والصحة ومستويات المعيشة والشفافية والديمقراطيات .. ولكن لكل ظلم جديد والجديد في مصر المعتقلات والهم والكرب وجفاف النيل وبيع الأرض والقربيط في العرض .. فلا جديد في أن مصر يسيطر عليها مجموعة من الفساد الخونة تجار الضماائر والأرواح وكهنة معبد الانقلاب وعبدته ولكن الجديد هو الخرف والعنة الذي بات مسيطرًا عليهم فترى سياستهم بلا سياسة .."

رئيس المحكمة
مختار عبد الله عاصم

أمين الشر
محمد العليم

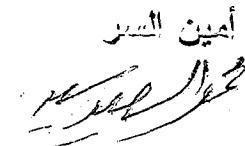
منشور بعنوان "تصريح منسوب ل / محمد احمد حافظ - المتهم السابع عشر - نائب السكرتير العام للمجلس المصري للتغيير - لموقع عربي ٢١ " تضمن عبارات منها " أن السيسى وقع اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل متضمنة غرامات كبيرة يدفعها المصريون في حال عدم تنفيذ تفاصيلها وتحت أي تغيير سياسى قد يطأ على نظام الحكم في مصر فقيد بذلك الأجيال القادمة برفض تلك الاتفاقية .. كما رهن مستقبل مصر لدى أشيوبيا لمنع القاهرة مستقبلاً من نقض اتفاقية سد النهضة تحت اي حجم للإضرار الناجمة عن السد ولهذا لم يقدم السيسى النص الاصلى للاتفاقية للبرلمان حتى اللحظة .. وان تلك الاتفاقية تمنع تدويل القضية لنصها على تجديد مسار المفاوضات كلما تعثرت .. " .

منشور بعنوان "تصريح رسمي صادر عن مكتب / حسام الشاذلي - المتهم الأول - السكرتير العام للمجلس المصري للتغيير بخصوص بيان وزارة الداخلية بالقبض على عبد المنعم أبو الفتوح وتلقي عدد من القضايا له " تضمن عبارات منها " انه مع الإجراءات القمعية التي طالت كل المعارضين والمرشحين للانتخابات الرئاسية المزعومة باتت مصر دولة بلا قانون ولا دستور ولا قواعد لعمل حزبى أو سياسى " .

(٢١) مطبوعات من صفحة "شبكة أخبار ضد الانقلاب" الالكترونية عليها شعار "المجلس المصري للتغيير .. عاشت مصر حرة مستقلة ويسقط حكم العسكر حكم من طغى وتجبر " وتضمنت التنويه لبدء فاعليات الدورة الأولى في " فن إدارة التغيير " بمشاركة أعضاء المجموعة الأولى من اللجنة المركزية بالمجلس المصري للتغيير ، ومنشورات للمتهمين الثالث/ هشام كامل عبد الحكيم إسماعيل ، الثامن والعشرين / مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي - بصفتهما نائبى السكرتير العام وعضوى اللجنة المركزية للمجلس المصري للتغيير - ، الخامس عشر / توفيق على على حسن ضمن فعاليات تلك الدورة .

(٢٢) مطبوع من صفحة "بكرة تسيبوا مصر" الالكترونية تحمل شعار المجلس المصري للتغيير ومدون بها عبارة "يسقط يسقط حكم العسكر " .

رئيس المحكمة
ش. هـ. م. حـ. فـ. دـ. فـ.

أمين السر


(٢٣) مطبوع من صفحة المركز السويسري للدراسات السياسية والاستراتيجية الالكترونية تضمن مشاركة صوراً للمجلس المصري للتغيير ، والإعلان عن موعد إحدى حلقات برنامج " دعوة للتفكير " الذي يقدمه سكرتير عام المجلس - المتهم الأول .

(٢٤) احتواء الصفحة الالكترونية المسماه (EG.online ١٨٠) عبر شبكة المعلومات الدولية على الآتي :

منشور بعنوان " بعد هجوم الواحات (الشعب ضدك) يتصدر توثير سياسيات السياسي " .

منشور بعنوان " لتنفيذ أوامر سيده .. على عبد العال لمعارضي الطوارئ اللي مش عاجبه يسبب البلد ويمشي " وتحتمن عبارات منها " الدكتور على عبد العال يتهم الشعب المصري بالكفر سياسياً لأنهم يرفضون مد قانون الطوارئ الذي مرره البرلمان " .
منشور بعنوان " نظام الانقلاب يقطع التيار الكهربائي عن مدرسة بالإسكندرية تابعة لإدارة شرق لعدم دفع الفاتورة " .

منشور بعنوان " برلمان يستعد لفرض عقوبة الإعدام للمدونيين المعارضين السياسي على موقع التواصل الاجتماعي " .

منشور بعنوان " محاولاً نفي ما هو مثبت بالفعل .. قائد الانقلاب : محدث هيقدر يأخذ بلدنا مننا " .

منشور بعنوان " المندوب السامي يعود من جديد .. ممثل لصندوق النقد مقيم في القاهرة .. مصر تحت الوصاية " .

منشور بعنوان " رموز مصرية تدعوا الشعب للتوحد من أجل الخلاص من السياسي

منشور بعنوان " جيل جديد من شباب مصر لم يعرف سوى البؤس .. والحل ثورة جديدة " .

(٢٥) مقطع مصور بعنوان " فيديو تعريفي بالمجلس المصري للتغيير " تضمن الادعاء بأن العسكر خططوا ودبوا لانقلاب محترف مدروس على أول انتخابات برلمانية عقب ثورة ٢٥ يناير .. ، وانه في ظل عدم تكافؤ فرص المواجهة مع العسكر واعتقالاتهم

التعسفية للمعارضين التي دفعت بعضهم للسفر إلى خارج البلاد ، وتقليدية المعارضة المتواجدة داخل البلاد وعدم تمكناها من تحقيق ثمة مكاسب سياسية أو ثورية على مدى أربع سنوات في ظل ما وصفوه بتوحش الأنظام العسكري وفقر وجود أبناء الشعب المصري تم إنشاء المجلس المصري للتغيير من مجموعة من أبناء مصر المحترفين المتخصصين المخلصين في الداخل والخارج لديهم قدرات متميزة في مجالات مختلفة منهم العلماء والباحثين والإستشاريين والسياسيين في أكثر من خمسة عشر دولة على مستوى العالم لتمثيل الجيل الجديد من المعارضة يعملون من خلال أهداف مرسومة وتوجهات واضحة وخطط إستراتيجية وهدفهم إنهاء ما أسموه الحكم العسكري والإنتقال لدولة ليس بها طبقة أو إقصاء أو تمييز ، ولا تقتصر إستراتيجيتهم على الحراك الثوري ولكنها تتضمن أيضاً حراكاً سياسياً واسع على المستوى الدولي .

(٢٦) مقطع مصور بعنوان "فرعون" تضمن إصدار غنائي منسوب للجنة الثقافة والفنون بالمجلس المصري للتغيير واصفاً النظام القائم بالقمعي في ظل الإدعاء بتلقيق القضايا للمواطنين ومعاناه طوائف الشعب اقتصادياً .

(٢٧) مقطع مصور بعنوان "تقاعل قوى من الشعب المصري مع حملة لا والنبي يأبدو الرافضة لانتخابات العسكر" تضمن صوراً مختلفة لمنشورات الحملة وما صقاتها بالأماكن العامة .

(٢٨) مقطع مصور بعنوان : الوحدات الفرعية للمجلس المصري للتغيير شارك في جميع مظاهرات إنتفاضة القدس "يحمل شعار المجلس المصري للتغيير وتضمن تجمهر أمام نقابة الصحفيين زدت خلاله شعارات مناهضة للنظام القائم بالبلاد وداعية لإسقاطه ومدون به عبارة " جانب من الوقفة التي شارك فيها عدد كبير من الاجان الفرعية للمجلس المصري للتغيير .

(٢٩) مقطع مصور بعنوان "بيان رسمي إعلان حالة التعبئة العامة في صفوف المجلس المصري للتغيير" تضمن بيان صوتي ومكتوب صادر عن اللجنة المركزية للمركز المصري للتغيير بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٧ م تعليقاً على القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس حوى عبارات منها "شعب مصر العظيم اليوم نقف لنرى مصر

وقد باتت دولة مهلهلة فقيرة ضعيفة مستينة يقوم النظام الإنقلابي فيها بالتفريط في الأرض والماء والعرض ولا أدل على ذلك من بيع تيران وصنافير وكارثة سد النهضة والتقرير. في مياه النيل وتهجير أهالي سيناء وغياب الأمن وإنشار الإرهاب وتفسخ الفقير ولمرض وسيطرة القدر والذل وغلاء المعيشة وتغييب الآلاف المؤلفة من خيرة شباب ورجال الوطن في المعنجلات والسجون وبين إختفاء قسري وتصفية جسدية على أيدي أجهزة مجرمة فاشية لا تنف الله في روح ولا عرض ولا تعرف ديناً ولا وطن ولهذا فقد بات جلياً أنه لا سبيل لحل مشكلتنا على أيدي مجموعة من الخونة والمنتفعين يتحكمون في مصر ومقدراتها ، فهو للتعالي صرخاتكم بأننا لن نستسلم لوكلاء بني صهيون فكفانا أن نحيا أمواطاً على أرض مصر وأن ننتفس الفساد ونترعرع الذل وال欺هر على أيدي أرذل العباد ونشعلوا ثورة للحرية لا تبقى ولا تذر لتكون ناراً على من خان وغدر فلا يأخذ الروح إلا خالقها ولا أكرم من الشهادة في مواجهة أشر الخلق وشياطين البشر ولتنبت الأرض ملائين في كل شارع وحارة وميدان حتى تحر الأرض وي Pax كل الفجر فلتكن ثورة للتغيير والتحرير لتعبر مصر لأهلها وليسقط أحرق الحكم .

٣٠) مقطع مصور لأحد الأنصار يدعى فيه ضعف الإمكانيات داخل المستشفيات العامة وجشع الأطباء وتقاعس المسؤولين حيالهم وهو ما أودى بحياة نجله ، والمقطع يحمل شعار المجلس المصري للتغيير . أرحل يا عبدو .

رابعاً : ثبت بتقرير الإدارة العامة لـ تكنولوجيا المعلومات أن القائم على الصفحة الإلكترونية المسماه المجلس المصري للتغيير قد استخدم بصمة الكترونية تبين تتبعها على شبكة المعلومات الدولية أنها من ضمن الأرقام التعريفية التابعة لدولة سويسرا محل إقامة المتهم الأول .

وحيث أن الدعوى تداولت بالجلسات أمام المحكمة هو ثابت بمحاضرها وقد حضر المتهمين من السادس حتى الرابع عشر وحضر معهم مدافع لكل منهم وأنكروا ما أنسد إليهم والمحكمة استدعت الشاهد الأول من شهود الإثبات عمرو مشير زاهر كطلب الدفاع وتم مناقشه من المحكمة والدفاع شهد بمضمون ما جاء بشهادته أمام النيابة العامة والدفاع الحاضر مع المتهمين التمسوا البراءة وأبدوا حاصلها عدم جدية التحريات وبطلان إذن النيابة

رئيس المحكمة
مختار عصطفى شحاته

أمين السر
مختار عصطفى شحاته

العامة الصادر بناء عليها ، بطلان أمر الإحالة ، بطلان إستجواب المتهمين لعدم حضور محام ولتحقيق معهم بمعرفة عضو نيابة بدرجة أقل من رئيس نيابة وفق نص المادة ٢٠٦ أ - ج ولعرضهم على النيابة العامة بعد أكثر من أربعة وعشرين ساعة بالمخالفة لنص المادتين ٣٦ ، ١٣١ أ - ج ، عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ وما ترتب على ذلك من قرارات بإحاله القضايا بناء على قانون الطوارئ ، بطلان إقرارات المتهمين لوقوع إكراه مادي ومعنوي ، بطلان القبض والتفتيش الحاصل للمتهم الثالث عشر لإنها وإن النيابة في ٢/١٤ وتم القبض في ٢/١٩ ، عدم معقولية الواقع ، إنفاء جميع أركان الجرائم في حق المتهمين وقدم الحاضر عن المتهمين السابع والتاسع والعشر والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر مذكرات بدعائهم طويت على ذات الدفاع السابق وأضافوا عدم دستورية نصوص المواد ٨٦ ، ٨٦ مكرر أ ، من قانون العقوبات لمخالفتهم لنص المادتين ٩٢ ، ٩٤ من الدستور ، عدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وفق نص المادة ٤٢/٢١٤ - ج ، وقدم الحاضر مع المتهم السادس والثامن والتاسع والثالث عشر والرابع عشر عدة حواجز مستدات بإطلاعها المحكمة .

وحيث أنه عن الدفع بعدم جدية التحريات وبطلان إذن النيابة العامة الصادر بناء عليها فإن ذلك مردود عليه أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار إذن بالتفتيش ومن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته إلا أن ذلك يكون تحت رقابة محكمة الموضوع ، وكان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة وجناية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي لحرمه مسكنه أو لحريته الشخصية .

وإذ كان ذلك وكان الثابت أن التحريات التي أجرتها ضابط الواقعه عمرو مشير زاهر أسفرت عن قيام المتهم الأول حسام الدين عاطف الشاذلي أسس جماعة تحت مسمى المجلس المصري للتغيير قائمة على التحريض على مؤسسات الدولة وإذاعة ونشر أخبار وبيانات كاذبة عن أوضاع الدولة السياسية والإقتصادية والأمنية والترويع لها داخلياً وخارجياً والتوacial مع المنظمات والدول الأجنبية ذات التأثير بالملف المصري بغرض حشد المواطنين للمشاركة في تجمهرات مناهضة وممارسة الضغوط الدولية على نظام الحكم القائم

رئيس المحكمة
مشعل حفظ

أمين السر
محمد عبد مصر

بالبلاد وصولاً لإسقاطه وقد اعتمد في ذلك مع الحملات الإعلامية ضد النظام القائم والحسد للتجمهرات المناهضة لنظام الحكم القائم والتحريض ضد النظام لأحداث الفوضى وبث الأخبار ومعلومات عن أوضاع البلاد بشكل مغلوط وكاذب تتناول الأكاذيب والترويج لها في أوساط رواد شبكة التواصل الاجتماعي والإيحاء بإستمرار ما أسموه بالحركة التسويي المناهض لنظام الحكم والترويج لكافية أفكار المجلس عبر موقع التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية الموالية والمواقع الإلكترونية وقام المتهم الأول بالتواصل مع باقي المتهمين وكون هيكل تنظيمي للجامعة عبارة عن لجنة مركزية وعدد من اللجان الفرعية تعليم وشباب وتعاون دولي وثقافة وفنون وأمن وامرأة وطاقة ومياه وقانونية وحقوق إنسان وأعلام وتولى المتهمين فيما بينهم تلك اللجان بالإضافة للجنة المالية التي تتولى الإنفاق العام على شئون المجلس والتي تولاه المتهمين الخمس الأول الأمر الذي بات معه الأمر يشكل جنحة تأسيس جماعة وإدارتها وإنضمام إليها والإمداد بالمعونات المالية والمعلومات والترويج لافكار المجلس المصري للتغيير وذلك بإنشاء وإدارة الجماعة على نحو لا يتحقق مع أحكام القانون بغرض تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها بهدف إسقاط النظام القائم بالبلاد الأمر الذي يؤدي إلى الأضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وأن ذلك الأمر قد روج له داخلياً وخارجياً سواء بتأسيس الحملات منها حسبما أسفرت التحريات حملة لا والتبني يابعده الرافضة لترشيح القيادة السياسية لفترة رئاسة ثانية وإنهاء ما أسموه بحكم العسكر بدعوى تردى الأوضاع الاقتصادية وجمع الأجهزة الأمنية للمواطنين والتقطير في الأرض أو بنشر الأخبار المغلوطة والمكذوبة عن أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية عن طريق المواقع الإلكترونية وصفحة المجلس المصري للتغيير والتواصل مع المنظمات الحقوقية وإنشاء صفحة للمجلس فيس بوك بالإضافة إلى صفحات تحت شبكة أخبار ضد الإنقلاب ، بكرة تسيبوا مصر والتواصل على القنوات الإعلامية التحريرية ضد النظام القائم الأمر الذي شكل جريمة الإنشاء والتأسيس والقول والإمداد وإنضمام والترويج لجماعة على خلاف في أحكام القانون ونشر وإذاعة أخبار كاذبة ومن ثم فقد بانت التحريات تحريات جدية كشفت عن جرائم ومرتكبيها وكانت

رئيس المحكمة
سُفْرَ سُفْرَ نُهْلُكْ

أمين السر


كافية لإصدار الإذن بالضبط والتفتيش الصادر من النيابة العامة ويكون الدفع برمته غير سديد .

وحيث انه عن الدفع بعدم دستوريه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٧/٥١٠ بشان إعلان حالة الطوارئ وكذا القرار رقم ٢٠١٧/٦٤٧ بشان مد حالة الطوارئ وقرارات رئيس الوزراء رقم ٢٠١٧/٢١٩٨، ٨٤٠ بتعيين أعضاء محاكم امن الدولة العليا طوارئ والجزئية وبإحالة بعض الجرائم الى تلك المحاكم فان ذلك مردود عليه بما هو مقرر وفق نص المادة رقم ١٥٤ من الدستور المصري يعلن رئيس الجمهورية بعد اخذ رأي مجلس الوزراء حالة الطوارئ علي النحو الذي ينظمها القانون .

ولما كان ذلك وكان ثابت أن إعلان رئيس الجمهورية حالة الطوارئ بالقرار رقم ٢٠١٧/٦٤٧ وذلك الحالة بالقرار رقم ٢٠١٧/٥١٠ قد تم وفقا لاحكام الدستور وما نظمه أحكام القانون رقم ١٩٥٨/١٦٢ بشان إعلان حالة الطوارئ ومن ثم باتت تلك القرارات دستوريه وما تبعها من قراري رئيس مجلس الوزراء رقمي ٢٠١٧/٢١٩٨، ٨٤٠ بتعيين أعضاء محاكم امن الدولة العليا والجزئية وإحاله بعض الجرائم الى تلك المحاكم ويكون الدفع غير سديد .

وحيث انه عن الدفع بعدم دستوريه نص المواد ٨٦، ٢، ١ ، ٨٦ مكرر أ عقوبات فان ذلك مردود عليه أن محكمة الموضوع هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وكان من الثابت أن النصوص محل الدفع هي نصوص تنقق وأحكام الدستور وتري المحكمة انه لا شبهه فيها بعدم الدستورية ومن ثم تقضي المحكمة بطرح الدفع .
وحيث انه عن الدفع ببطلان أمر الإحاله فان ذلك مردود عليه أن محكمة الموضوع هي جهة التحقيق النهائي للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات النيابة العامة من إجراءات اذا أن النص بيطلان قرار الإحاله غير جائز .

ولما كان ذلك وكان من الثابت أن دفاع المتهمين في ذلك الصدد لا موجب له اذ أن المحكمة قد دخلت الدعوي في حوزتها ولها إجراء كافة التحقيقات فيها ولم يطلب المتهمين ثمة إجراءات ذو اثر في نطاق الدعوي ومن ثم يكون الدفع غير سديد .

رئيس المحكمة
سارة سلطان هاشم

أمين السر



وحيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوي وفق نص المادة ٣/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ،

فإن ذلك الدفع مردود عليه وفق ما هو مقرر وفق نص المادة ١/٧ ، ٢ من نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢/١٩٨٥ بشان حالة الطوارئ على أن تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لـأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

وكان من الثابت وفق قرار رئيس الجمهورية رقمي ٢٠١٧/٥١٠ بشان إعلان حالة الطوارئ والقرار رقم ٢٠١٧/٦٤٧ بشان مد حالة الطوارئ قد حدد الجرائم التي تحال إلى محاكم أمن الدولة العليا منها الجرائم محل الدعوي وفق إعلان حالة الطوارئ ومن ثم كانت المحكمة مختصة ولائيا بنظر الدعوي .

وحيث أنه عن الدفع ببطلان استجواب المتهمين وذلك لمرور أكثر من أربعه وعشرين ساعة وفق نص المادتين ٣٦ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية .

فإن ذلك مردود على أنه بالنظر إلى ذلك الدفع فهو تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة فضلا عن أنها لا تأثير لها على استجواب المتهمين فإنه بالنظر لعرض المتهمين بعد أكثر من أربعه وعشرين ساعة فضلا على أنه لا يترتب وفق نص المادتين ٣٦ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب عليه بطلان فإن ذلك الأمر قد استلزمته الظروف الأمنية الخاصة بالبلاد بعد استئذان النيابة العامة ومن ثم فهو إجراء فرضته الضرورة الأمنية ومن ثم جاء الدفع في غير محله .

وحيث أنه عن الدفع ببطلان استجواب المتهمين لعدم حضور محام وفق نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية فإن ذلك مردود عليه بما هو مقرر وفق المادة سالفه البيان وفق فقرتها الأولى والتي جري نصها على لايجوز للمحقق في الجنائيات وفي الجناح العقاب عليها بالحبس وجوبا أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوي محامي للحضور عدا حالة التلبس وحاله السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة علي النحو الذي يثبته المحقق في المحضر .

رئيس المحكمة
س. ص. ط. هـ

أمين السر
م. ر. هـ

وإذ كان ما تقدم وكان ثابت أنه لدى استجواب المتهم من السادس حتى التاسع والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر فان المحقق قد أرسل الى نقابة المحامين الفرعية مندوب ليحضر مع المتهمين إجراءات التحقيق فلم يحضر أحدا وبالنسبة للمتهم السادس تبين إعلان النقابة ونظرا لحالة الضرورة من أقرار المتهمين وخشيه سقوط حجزهم تم استجوابهم ومن ثم فقد بذل المحقق العناية الازمة لتحقيق ضمانه الدفاع إلا أن السرعة من ضياع الأدلة وخشيه سقوط حجز المتهمين شرع في الاستجواب وان المحكمة ترى في ذلك الأجراء موجب قانونا ومن ثم تجيزه ويكون الدفع غير سديد وبالنسبة للمتهم الثالث عشر فقد حضر معه محامي قبل استجوابه .

وحيث انه عن الدفع ببطلان أقرار المتهمين لوقعها تحت الإكراه المادي والمعنوي فان ذلك مردود عليه أن الاعتراف الذي يعول عليه يتحتم أن يكون اختياريا .
ولما كان من الثابت أن أقرار المتهمين من السادس حتى الرابع عشر عدا الثالث عشر قد اقرروا بمحض إرادتهم على الجرائم محل تلك الإقرارات والأشخاص مرتكبيه وذلك حسبما سبق سردها باطله الثبوت وذلك دون ثمة إكراه بنوعيه مادي أو معنوي اذ أن تلك الإقرارات كانت عن أراده حرة مختاره أمام النيابة العامة بعد أحاطت المتهمين بالتهمة وان النيابة العامة هي التي تباشر إجراءات التحقيق ومن ثم جاء الدفع بلا سند من الواقع والقانون .
وحيث انه عن بطلان استجواب المتهمين وذلك وفق نص المادة ٢٠٦ مكرر إجراءات جنائية لمباشرة التحقيق مع المتهمين من محقق دون درجه رئيس نيابة .

فان ذلك الدفع مردود عليه أن النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص الأصيل بالتحقيق الابتدائي في جميع الجرائم وفق المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية واستثناء يجوز ندب قاضي التحقيق في جريمة معينة أو جرائم من نوع خاص ومتى أحيلت الدعوى إليه كان مختصا دون غيره بتحقيقها المادة ٦٩ من القانون سالف الذكر وحدد القانون إجراءات التحقيق التي يختص بها قاضي التحقيق والتي يحظر على النيابة العامة اتخاذ أي إجراء منها قبل الحصول مقدما علي اذن مسبب من القاضي الجزئي وليس التحقيق من بين هذه الإجراءات ومن ثم يظل عضو النيابة العامة ايا كانت درجته هو صاحب الاختصاص الأصيل في مباشرة التحقيق في جميع الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وما جاء

بالمادة ٢٠٦ مكرر من القانون سالف الذكر وهو أعطاء أعضاء النيابة العامة من برجه رئيس نيابة على الأقل أضافه إلى اختصاصات أعضاء النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنائيات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثانية مكرر والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ومن ثم فإن مباشرة التحقيقات مع المتهمين من عضو النيابة العامة جاء وفق صحيح القانون .

وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش على المتهم الثالث عشر " طه علي محمد الحلبـي" لأن الأذن في ٢٠١٧/١٢/١٤ والقبض في ٢٠١٨/٢/١٩ ومن ثم فقد انتهي الأذن دون تجديد له .

فإن ذلك الدفع مردود عليه بأنه من الثابت بجلسة تحقيق ٢٠١٨/١/١٣ أصدر رئيس نيابة أمن الدولة العليا الأمر بضبط وإحضار المتهم وكذا تفتيشه وتفتيش محل إقامته على أن يسري ذلك الأمر فتره سريان الأمر بالضبط والإحضار ومن ثم جاء القبض على المتهم وتفتيشه في ٢٠١٨/٢/١٩ وفق صحيح القانون إذ أن الأمر بالضبط والإحضار يسري لمده ستة أشهر من تاريخ صدوره وفق نص المادة ٢٠١ / فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أنه عن الدفع بانتفاء أركان الجرائم في حق المتهمين فإن ذلك مردود عليه وفق ما هو ثابت من بيان الواقعـة وأدله ثبوتها ومن ثم فلا يلزم بيان أركان تلك الجرائم وفق رد خاص وإنما هو مستفادـ ضمنـا من الواقعـة وأدـلـة ثـبوـتها .

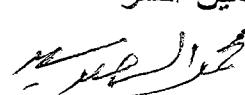
وحيث أنه عن باقـي دفـوعـ المتـهمـينـ منـ شـيـوعـ الـاتهـامـ وـتـلفـيقـهـ وـكـيـديـهـ الـاتهـامـ وـعـدـمـ معـقولـيـةـ الـواقعـةـ فـانـ تـلـكـ الدـفـوعـ لـاـ تـسـأـهـلـ رـدـ خـاصـ وـإـنـماـ يـسـتـفـادـ الرـدـ الضـمـنـيـ عـلـيـهـاـ منـ اـطـمـئـنـانـ الـمـحـكـمـةـ لـلـوـاقـعـةـ بـالـصـورـةـ التـيـ اـطـمـائـنـتـ إـلـيـهاـ فـيـ وجـدانـهاـ وـالـيـ أـدـلـهـ التـبـوتـ السـابـقـ بـيـانـهاـ وـمـنـ ثـمـ تـلـنـقـتـ الـمـحـكـمـةـ عـنـ تـلـكـ الدـفـوعـ المـوـضـوعـيـةـ .

وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون ثبت للمحكمة يقيناً أن المتهمين:-

(١) حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار

(٢) محمد عبد العزيز محمد شوبير

رئيس المحكمة
صـفـحةـ مـفـتوـحةـ بـصـفـةـ

أمين السر


- ٣) هشام كامل عبد الحكيم اسماعيل
 ٤) عماد محمد السيد عامر عامر البحيري
 ٥) محمد احمد عبد الفتاح المتبلوي
 ٦) هانى عوض محمد على
 ٧) محمد عبد الله محمد عبد الله
 ٨) صالح رضا صالح احمد
 ٩) سعيد امام مام حشاد
 ١٠) عادل عبد الرشيد مطاوع عمار
 ١١) احمد علي عبد العزيز احمد حسن
 ١٢) مجدي محمد محمد عماره
 ١٣) طه علي محمد الحلبي حركي "خالد شحاته"
 ١٤) نعمان السيد محمد بخيت
 ١٥) توفيق علي علي حسن
 ١٦) عبد الحكيم محمد عبد الغني حسبو
 ١٧) محمد احمد حافظ احمد
 ١٨) ميسه محمود زكي عبد اللطيف يوسف
 ١٩) غاده محمد نجيبشيخ جميل صابوني
 ٢٠) هشام محمد عبد الدايم محمد عبدالله
 ٢١) عمر عبد الواحد محمد عبد الواحد الشال
 ٢٢) عيد محمود سليمان محمد وشهرته عيد المرزوقي
 ٢٣) فاروق محمد قاسم عبد العال
 ٢٤) هشام احمد علي احمد وشهرته هشام الجندي
 ٢٥) نبيه محمد عوض محمد الصغير
 ٢٦) مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي

رئيس المحكمة
ستة عشر في جدد

أمين السر

**لأنهم في غضون عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ بداخل جمهوريه مصر العربية وخارجها:
أولاً: المتهם الأول:**

أسس وتولى قياده جماعة على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوه الى تعطيل أحكام الدستور واقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والأضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، بان أسس وتولى قياده جماعه " المجلس المصري للتغيير" التي تحرض ضد مؤسسات الدولة وتدعوا لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً: المتهمنون من الأول حتى الخامس:

أمدوا جماعة أست على خلاف أحكام القانون بمعونات مادية بان أمدوا الجماعة موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً بالأموال مع علمهم بما تدعو إليه وبوسائلها في تحقيق ذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

ثالثاً: المتهمنون من الثاني حتى الأخير:

عدا المتهمنون مايسه محمود زكي عبد اللطيف، خاده محمد نجيب، شيخ جميل صابوني، هشام محمد عبد الدايم محمد عبد الله، انضموا لجماعة أست على خلاف أحكام القانون بان انضموا للجماعة موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً مع علمهم بإغراضها وبوسائلها في تحقيق ذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

رابعاً: المتهمنون جميعاً أيضاً:

روجوا بطريق النشر لإغراض جماعة أست على خلاف أحكام القانون بان بثوا على صفحاتهم الشخصية وصفه " المجلس المصري للتغيير" عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" وصفحتي بكره تسبيوا مصر وشبكة أخبار ضد الانقلاب وموقع اليوتيوب ومجله (EG online) ١٨٠ وقناة التقرير الالكترونيتين علي شبكة المعلومات الدولية وقنوات الجزيرة والشرق ومكملين الفضائية أخبار ومقاطع مصورة تحرض ضد مؤسسات الدولة وتدعوا لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد على النحو المبين بالتحقيقات .

أذاعوا عمداً في الداخل والخارج أخباراً وبيانات كاذبة من شأنها الحقن الضرر بالمصلحة العامة وأضعفوا هيبة الدولة واعتبرها بان أذاعوا عبر الصفحات والمواقع والقنوات الالكترونية والفضائية محل الاتهام السابق أخباراً وبيانات كاذبة عن فشل النظام

رئيس المحكمة

سنتي عاصي فتحى

أمين السر

القائم في مواجهه الأزمات الاقتصادية وفساد سياساته الخارجية واستيلائه على أملاك المواطنين وتفریطه في مياه النيل وجزيرتي تيران وصنافير وتدكيته الفتنة الطائفية داخل البلاد وإصدارة أحكام قضائية في حق معارضيه بمحاكمات صورية ووهنية ومشروعاته القومية وعدم جدواها واعتقال وقتل الأجهزة الأمنية للمعارضين وافتعالها حوادث ومواجهات الإرهاب وانشقاق صفوف القوات المسلحة المصرية وتغيير عقيدتها وتجهيزها وقتلها للمواطنين في سيناء بمساعدة قوات أجنبية وكان من شأن ذلك تكدير الأمن العام وإضعاف الثقة المالية بالدولة وهيبتها والأضرار بمصالحها القومية والسياسية والاقتصادية على النحو المبين بالتحقيقات .

الأمر الذي يتعين معه أدانتهم عملاً بنص المادة ٤ / ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومعاقبتهم عملاً بنص المواد (٨) / ١ ، ٨٦ ، ٢٠٢ ، ١١١ مكرر / ١ من قانون العقوبات ومصادر المضبوطات عملاً بنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

وحيث أن الجرائم المسندة للمتهمين قد ارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم تعتبرهم المحكمة جريمة واحدة والحكم بعقوبة الجريمة الأشد عملاً بنص المادة ٣٢ عقوبات .

وحيث أنه عن المصارييف فان المحكمة تلزم بها المتهمين المحكوم عليهم عملاً بنص المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أن النيابة العامة أسندت للمتهمين:-

(١) حسام الدين مصطفى حسين علي النجار

(٢) احمد محمد عبد الحليم عمرو

لأنهما في غضون عامي ٢٠١٧-٢٠١٨ بداخل جمهورية مصر العربية وخارجها .

أولاً: انضما لجماعه أسست علي خلاف أحكام القانون بان انضموا للجماعة موضوع الاتهام الوارد بالبند أولًا من أمر الإحاله مع علمهما بأغراضها وبوسائلها في تحقيق ذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً: روجا بطريق النشر لأغراض جماعة أسست علي خلاف أحكام القانون بان بثوا علي صفحتها الشخصية وصفحة المجلس المصري للتغيير عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وصفحتي بكره تسبيوا مصر وشبكة أخبار ضد الانقلاب وموقع اليوتيوب

رئيس المحكمة

مختار عزيز ناجي رئيس مجلس

أمين السر

ومنصة **EGonline** وقناة التقرير الانكليزية على شبكة المعلومات الدولية وقنوات الجزيرة والشرق ومكملين الفضائية أخبار ومقاطع مصورة تحرض ضد مؤسسات الدولة وتدعى لاسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد ، على النحو المبين بالتحقيق.

٢- أذاعوا عمداً في الداخل والخارج أخباراً وبيانات كاذبة من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وإضعاف هيبة الدولة واعتبارها ، بأن أذاعوا عبر الصفحات والمواقع والقنوات الإلكترونية والفضائية - محل الاتهام السابق - أخبار وبيانات كاذبة عن فشل النظام القائم في مواجهة الأزمات الاقتصادية وفساد سياساته الخارجية واستيلائه على أملاك المواطنين وتغريمه في مياه النيل وجزيرتي تيران وصنافير وتذكيته الفتنة الطائفية داخل البلاد وإصداره أحكام قضائية في حق معارضيه بمحاكمات صورية ، ووهنية مشروعاته القومية وعدم جدواها ، واعتقال وقتل الأجهزة الأمنية للمعارضين وافتعالها حوادث ومواجهات الإرهاب ، وانشقاق صفوف القوات المسلحة المصرية وتغيير عقيدتها وتهجيرها وقتلها للمواطنين في سيناء بمساعدة قوات أجنبية ، وكان من شأن ذلك تكدير الأمن العام وإضعاف الثقة المالية بالدولة وهيبتها والإضرار بمعصالحها القومية والسياسية والاقتصادية ، على النحو المبين بالتحقيق.

وركنت في إسناد الاتهام على شهد به الضابط عمرو مشير زاهر -
عمرو مشير زاهر : رائد شرطة بقطاع الأمن الوطني.

يشهد

بورود معلومات أكدتها تحرياته مفادها اضطلاع العديد من العناصر الإثارة المناهضة خارج البلاد بعقد عدة لقاءات تنظيمية تم خلالها وضع مخطط عام قوامه تأسيس جماعة تحت مسمى "المجلس المصري للتغيير" يضطلع عناصرها بالتحريض ضد مؤسسات الدولة وإذاعة ونشر أخبار وبيانات كاذبة عن أوضاع الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية والترويج لها داخلياً ودولياً والتواصل مع المنظمات والدولة الأجنبية ذات التأثير بالملف المصري بغرض حشد المواطنين للمشاركة في تجمهرات مناهضة وممارسة الضغوط الدولية على نظام الحكم القائم بالبلاد وصولاً لاسقاطه.

ونفاذًا لذلك المخطط ، أسس المتهم الأول / حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار - وشهرته / حسام الشاذلي - المتهم بدولة سويسرا - تلك الجماعة ، واعتمد في تنفيذ مخططاتها على عدة محاور ، أولها تنظيم حملات إعلامية ضد النظام القائم بالبلاد ووصفه بالغاشم وإظهاره بمظهر البطش للتخلص من معارضيه واستغلال المنظمات الحقوقية لإقامة دعوى دولية ضده ، ثانية الحشد لتجمهرات مناهضة للقيام بأعمال عنف تخلق حالة من الفوضى بالبلاد ، ثالثها استغلال المشكلات الاجتماعية كمنطلق لتصعيد تحركاتهم التحررية ضد النظام القائم والترويج لعدم قدرته على مواجهتها ، رابعها بث أخبار ومعلومات مغلوطة وكاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد في أواسط رواد شبكة المعلومات الدولية والإيحاء باستمرار ما أسموه بالحراك الثوري المناهض للنظام القائم ، وأخيراً الترويج لكافة تحركات المجلس ونشرها على الموقع الإلكتروني والقنوات الفضائية الموالية لهم.

وأضاف أن الهيكل التنظيمي لجماعة المجلس المصري للتغيير يتكون من لجنة مركزية عرف من عناصرها كل من المتهمين الثاني / محمد عبد العزيز محمد شوبير - المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية - ، الثالث / هشام كامل عبد الحكيم إسماعيل ، الرابع / عماد محمد السيد عامر البحيري - المقيمين بدولة تركيا ، الخامس / محمد أحمد عبد الفتاح المتولى - المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية ، السادس / هانى عوض محمد على ، السابع / محمد عبدالله محمد عبدالله ، الثامن / صالح رضا صالح أحمد ، التاسع / سعيد إمام إمام حشاد ، العاشر / عادل عبد الرشيد مطاوع عمار ، الحادى عشر / أحمد على عبد العزيز أحمد حسن ، الثنائى عشر / مجدى محمد محمد عمارة ، الثالث عشر / طه على محمد الحلبى ، الرابع عشر / نعمان السيد محمد بخيت ، الخامس ولجنة التعاون الدولى والتخطيط الاستراتيجى التى تولى مسئoliتها المتهمان الخامس ، والثامن والعشرين وآخرين ، وتضطلع بالترويج للمجلس دولياً والتواصل مع مختلف الدول والسفارات والقنصليات الأجنبية ذات التأثير بالملف المصرى لممارسة الضغوط على النظام القائم من خلال طرح العديد من الملفات الحقوقية داخل البلاد بصورة كاذبة ، والتنسيق مع الصحف والقنوات الفضائية للتعرif بتوجهات المجلس وبث مؤتمراتهم الصحفية التى تتناول تلك الأخبار والمعلومات الكاذبة .

رئيس المحكمة
س. ص. ف. ع. ٢٠١٧

أمين السر

واللجنة المالية التي تولى مسؤوليتها المتهم الأول ، وعاونه فيها المتهمون من الثاني حتى الخامس ، وتضطلع بتوفير الدعم المالي لكافة أنشطة وتحركات المجلس العدائية.

واللجنة القانونية وحقوق الإنسان التي تولى مسؤوليتها المتهم الخامس عشر ، وعاونه فيها المتهم السادس ، وتضطلع برصد وجمع كافة المعلومات المتعلقة بملف حقوق الإنسان داخل البلد وإعادة صياغتها بشكل مغلوط وكاذب ونشرها بهدف إثارة الرأي العام ضد النظام القائم والتشهير به خارج البلد وإرسال تلك المعلومات للعديد من المنظمات الحقوقية الدولية لممارسة الضغوط عليه وصولاً لإسقاطه.

ولجنة الإعلام والوعي العام التي تولى مسؤوليتها المتهم الرابع ، وعاونه فيها المتهم التاسع ، ويضطلع عناصرها بالتواصل مع مقدمي البرامج ومعدى الأخبار من ذوى التأثير الإعلامى بالدول الأجنبية وإمدادهم بالتقارير المتضمنة لأخبار كاذبة عن القضايا المطروحة على الساحة الداخلية بهدف إثارة الرأي العام الدولى ضد النظام القائم واستغلال ذلك فى الترويج للمجلس باعتباره بديلاً لإدارة شئون البلد.

ولجنة الطاقة والمياه والكهرباء التي تولى مسؤوليتها المتهم السابع عشر ، وعاونه فيها المتهم / السادس عشر وآخرين ، وتضطلع بالترويج إعلامياً داخل وخارج البلد للمشكلات المتعلقة بالأمن القومى والتحريض من خلالها ضد النظام القائم بالبلد بإدعاء فشله فى مواجهتها.

ولجنة التعليم التي تولى مسؤوليتها المتهم الرابع عشر ، وتضطلع بالترويج إعلامياً بفشل النظام القائم فى تحسين العملية التعليمية داخل البلد.

ولجنة المرأة والطفل التي تولت مسؤوليتها المتهمة الخامسة والعشرين ، وتضطلع بالترويج إعلامياً لملف المسجونين وأسرهم وتدويل قضيتهم بهدف التحريض ضد النظام القائم.

ولجنة الشباب التي تولى مسؤوليتها المتهم الثامن ، وعاونه فيها المتهمان السابع والعشر ، وتضطلع باستقطاب العناصر الشبابية خاصة من طلبة الجامعات بغرض إيجاد قاعدة شعبية والترويج من خلالها لمخططات المجلس والتحريض ضد النظام القائم.

رئيس المحكمة
ستة عقوبة

أمين السر


ولجنة الثقافة والفنون التي تولى مسؤوليتها المتهم الثاني ، وتضطلع بإنتاج الأعمان الفنية والأفلام الوثائقية التي تروج لأهداف المجلس وتشوه صورة النظام القائم بالبلاد وبث الأخبار المغلوطة والكاذبة حول الأوضاع الداخلية وسلبيات المجتمع عبر شبكة المعلومات الدولية لإثارة الرأي العام وتحريض المواطنين على المشاركة في التجمهرات المناهضة.

ولجنة الحراك الثوري التي تولى مسؤوليتها المتهم العاشر ، وعاونه فيها المتهمون السادس والحادي عشر والثاني عشر وآخرين ، وتضطلع بالترويج للمجلس وأغراضه ميدانياً وحشد المواطنين للمشاركة في التجمهرات المناهضة للنظام القائم من خلال استخدام الرسائل الإلكترونية ووضع الم accusations بالشوارع والميادين العامة والتغلغل في أوساط الفئات الطلابية والعمالية وبث الأخبار المغلوطة والكاذبة حول الأوضاع الداخلية لإثارة الرأي العام ضد النظام القائم والإيحاء باستمرار ما أسموه بالحرك الثوري وتصدير المشهد خارجياً للتشهير بالنظام القائم والتحريض ضد مؤسسته.

وفي إطار تحركات تلك الجماعة لتنفيذ أغراضها العدائية ، أنشأ المتهم الأول مجموعتين مغلقتين عبر برنامج التواصل الاجتماعي "ماسنجر" ، واتس آب " نقل من خلالهما تكليفاته لأعضاء المجلس وأعلن عن تشكيل لجانه النوعية من خلال ما يسمى " بقسم العضوية " وناقض مع أعضائه الخطط المستقبلية للمجلس وكيفية تنفيذها. كما تم إنشاء صفحة رسمية للمجلس على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" بالإضافة إلى صفحتين بذات الموقع تحت مسمى "شبكة أخبار ضد الإنقلاب - بكرة تسيبوا مصر" اضطلع المتهم الأول من خلالها بالإعلان عن مخططات المجلس وبث مقاطع مصورة تحت مسمى " دعوة للتفكير " طرح من خلالها رؤى المجلس إزاء القضايا المثاررة على المساحة الداخلية والخارجية ونشر تحركات المجلس الدولية. كما تم تدشين مجلة الكترونية باسم (EG.onLine) ١٨٠ واتخاذها كإحدى الأذرع الإعلامية للمجلس داخل البلاد. واستغلال أحد المراكز البحثية بالعاصمة السويسرية "جينيف" تحت مسمى "المركز السويسري للدراسات السياسية والاستراتيجية" الذي يتولى إدارته المتهم الأول كأحد الأذرع الخارجية للمجلس حيث اضطلع الأخير من خلاله بتنظيم دورات تدريبية لأعضائه عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" تحت عنوان (فن إدارة الغيير). كما تم التواصل الرسمي باسم

رئيس المحكمة
مفتى مصر

أمين السر

المجلس مع العديد من المنظمات الحقوقية ودوائر صانعى القرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية بغرض وقف المساعدات الأمريكية لمصر من خلال إجراء بعضهم لمقابلات مع عدد من أعضاء الكونгрس الأمريكي وتسلیمهم ملفات تتضمن ادعاءاتهم بوجود انتهاكات حقوق الإنسان بمصر وتوجيه رسائل الكترونية بذات الشأن للإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، كما تم تدشين بعض الحملات الإعلامية للتشهير بالنظام القائم منها ، حملة تحت مسمى " لا والنبي يا عدو" لرفض ترشيح القيادة السياسية لفترة رئاسية ثانية وإنهاء م اسموه بالحكم العسكري بدعاوى تردى الأوضاع الاقتصادية وقمع الأجهزة الأمنية للمواطنين والتقرير في الأرض ، وفي هذا الإطار كلف المتهم الأول لجنة الحراك الثورى بالترويج للحملة من خلال توجيه رسائل الكترونية عشوائية للمواطنين ونشر ملصقاتها بالشوارع والميادين العامة - اضطلع القائمون على الصفحة الرسمية للمجلس ببث بعض صورها - واضطلاع عناصر الجماعة المتواجدون داخل البلاد بكتابة تقارير عن مختلف الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية بالبلاد وإجراء بعض اللقاءات المصورة عنها تخلها نشر أخبار كاذبة عن النظام القائم ومؤسسات الدولة وتسلیم بعضها لعناصر التحرك المتواجدون بالخارج عبر الواقع الإلكتروني المغلقة وحساباتهم الشخصية على شبكة المعلومات الدولية لتسلیمها بدورهم لبعض المنظمات الحقوقية المناهضة وبثها ضمن البرامج الإثارة التي تقدمها بعض الفنوات الفضائية المعارضة، وذلك بهدف ترسیخ تلك الأكاذيب وبقصد إثارة سخط المواطنين ضد نظام الحكم القائم بالبلاد تمهدًا لإسقاطه والإضرار بهيبة الدولة ومصالحها القومية والسياسية والاقتصادية من خلال التأثير سلباً على العلاقات الدولية وتقليل فرص الاستثمار الأجنبي والتزويغ للدول والمنظمات الأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية وأضعاف الثقة المالية بالدولة.

وطلبت عقابهما بالمواد ٨٠ (د) / ١ ، ٨٦ مكرراً ، ١٠٢ مكرراً / ١ من قانون العقوبات.

وحيث إنه باستقراء واقعة الدعوى عن بصر وبصيرة وضعجلياً للمحكمة ان ما تساندت إليه النيابة العامة من أدله قبل المتهمين هي تحريات الشرطة ، ولما كان من المستقر عليه قضاءً أن تحريات الشرطة هي من الدلائل المعززه لادلة الدعوى إذ أنها قرينه احتمالية

رئيس المحكمة
سليمان محمد فتحي

أمين السر

تحتمل الصدق والبطلان ولا تصلح لوحدها لأن تبني عليها حكم جنائي قاطع بالادانه ومن ثم فإن كانت تلك التحريرات تصلح لتوجيه الاتهام إلا أنها لا تصلح لبناء حكم جازم بالادانه ومن ثم تقضي المحكمة ببراءه المتهمين مما اسند إليهما.

فلاهذة الأسباب

وبعد الأطلام على المواد سالفة الذكر:

حكمت المحكمة بحضورها من العاهدين حتى الرابع عشر وغيابها للباقيين :

أولاً : بمعاقبة كل من : حسام الدين عاطف الشاذلي محمد العطار .

محمد عبدالعزيز محمد شوبيه

هشام كامل عبد الحكيم إسماعيل

عماد محمد السيد عامر عامر البشيري

محمد أحمد عبدالفتاح المتبولى

بالسجن المشدد لمدة خمسة عشر عاما - مما أسند إليهم

ثانياً : بمعاقبة كل من : هانى عوض محمد على

محمد عبدالله محمد عبدالله

صالح رضا صالح أحمد

سعيد إمام إمام حشاد

عادل عبدالرشيد مطاوع عمار

أحمد على عبدالعزيز أحمد حسن

مجدى محمد محمد عمارة

طه على محمد الطبى حررى خالد شحاته

نعمان السيد محمد بخيت

توفيق على على حسن

عبدالحكيم محمد عبد الغنى حسبو

رئيس المحكمة

شريف صابر جعفر

أخين الشر

محمد احمد حافظ احمد
 ميسة محمود ذكي عبداللطيف يوسف
 غادة محمد نجيب شيخ جميل صابوني
 هشام محمد عبدالدائم محمد عبدالله
 عمر عبدالواحد محمد عبدالواحد الشال
 عيد محمود سليمان محمد "شهرته عيد المرزوقي"
 طارق محمد قاسم عبدالعال
 هشام احمد على احمد وشهرته هشام الجندي
 نبيهه محمد عوض محمد الصغير
 مصطفى محمد مصطفى إبراهيم الدسوقي
 بالسجن لمدة خمس سنوات - عما أنسد إليهم

ثالثها : بمصادر المضبوطات - وألزمتهم بالمصاريف الجنائية

رابعها : لكل من : حسام الدين مصطفى حسين على النجار
 أحمد محمد عبدالحليم عمرو
 ببرائتهم مما أنسد إليهم

صدر هذا الحكم وتلي علينا بخمسة اليوم الخميس الموافق ٢٠١٩/١/٣١

رئيس المحكمة
 سر عصاف جعفر

أمين السر

